المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⴰⵏⵙ
Conseil national des droits de l'Homme



عقوبة الإعدام

حين يختبر المجتمع في إنسانيته



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⴷⵓⵙ
Conseil national des droits de l'Homme

عقوبة الإعدام

حين يختبر المجتمع في إنسانيته

فهرس

I. تقديم 3

عقوبة الإعدام... ما وراء الأحكام 3

لماذا القصص والشهادات؟ 5

II. ثلاثون عاما من مسار الإلغاء... 6

III. الحق في الحياة، من مبدأ مجرد ومطلق إلى ركيزة لإعادة بناء السياسة الجنائية. 8

IV. سنوات طويلة من وقف للتنفيذ تعكس إمكانية حماية المجتمع وتحقيق العدالة دون اللجوء إلى تنفيذ عقوبة الإعدام 9

V. منعطف دولي وتصويت مغربي للحق في الحياة 10

VI. من العقاب إلى العدالة، تحولات في فلسفة السياسة الجنائية. 11

VII. بين الجريمة والإنسان 12

VIII. قصص خلف الأحكام 14

الحالة الأولى: حين يلتقي التهميش بالتفكك الأسري والعزلة 14

الحالة الثانية: الأمية كعامل هشاشة مؤثر 15

الحالة الثالثة: (ش. أ) العزلة القروية وغياب آليات الوساطة 15

الحالة الرابعة: (ح. ل): المرأة في سياق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية 16

IX. انتظار الموت والأبعاد الإنسانية والنفسية للعقوبة 17

X. الضحية والأسرة والمجتمع، بين أنسنة النقاش وحقوق الضحايا 18

XI. خلاصات ودروس من القصص والشهادات 19

XII. محطات دالة في مسار ترافع المجلس على المستوى الوطني والدولي ما بين 2019 و2026 20

2019: مذكرة قانونية بنفس حقوقي 21

2020: ترافع متواصل في ظل جائحة دولية 21

2021: توسيع دوائر النقاش وتعزيز آليات الترافع 22

2022: شهادات، قصص، وتجارب 23

2023: تكريس التراكم في انتظار الحسم التشريعي 23

2024: تصويت تاريخي في أفق الإلغاء 23

2025: ترافع متجدد عبر وسائط متعددة 24

2026 : في قلب الديناميات العالمية 24

XIII. ترافع تشريعي، مذكرات وآراء..... 25
المذكرة المتعلقة بمشروع القانون رقم 10.16 – 28 أكتوبر 2019 25
رأي المجلس بشأن مشروع قانون المسطرة الجنائية 26
XIV. مواعيد منتظمة ومبادرات تربوية وفنية..... 27
«أرسم الإلغاء»..... 27
«شباب من أجل الإلغاء»- توسيع قاعدة الشباب المناصرين للحق في الحياة 28
تخليد اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام..... 34
XV. شبكات موضوعاتية من أجل الإلغاء، وشركاء أساسيون في ترافع المجلس..... 35
1. الشبكات الموضوعاتية..... 35
2. شركاء أساسيون 36
XVI. تعاون دولي وإقليمي 37
XVII. من أجل أطفالنا- آمنة بوعياش 38
الحق في الحياة 42
في تقارير المجلس السنوية 42
التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019 «فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات»..... 43
التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2020 «كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد» 45
التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2021، «تداعيات كوفيد 19 على الفئات الهشة ومسارات الفعلية»:..... 47
التقرير السنوي لسنة 2022، « إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق»..... 50
التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2023، 53
«إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية»..... 53
التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2024، «ضمان فعلية الحقوق والحريات: تحولات تشريعية وتحديات» 55

I. تقديم

عقوبة الإعدام... ما وراء الأحكام

آمنة بوعياش

«شهادات وقصص من أجل الحياة»، شعار نضع من خلاله الإنسان في جوهر النقاش، الإنسان قبل الجريمة وقبل العقوبة، وقبل أن تُختزل الأمور والإشكاليات في حكم قضائي أو توصيف قانوني.

فالإنسان هو الذي يُقتل، وهو الذي يفقد، وهو الذي ينتظر، وهو الذي يحمل في جسده وذاكرته آثار الجريمة. هو الضحية وأسرتها، والمحكوم عليه وأسرته، وهو المجتمع الذي يبحث، من خلال العدالة، عن معنى متجدد للإنصاف، وعن حلول تحول دون تكرار المآسي.

خمسة عشر عاما على دستور 2011، وثلاثة وثلاثون سنة على آخر تنفيذ لعقوبة الإعدام في المغرب.

خمسة عشر عاما منذ تكريس الحق في الحياة باعتباره «أول الحقوق لكل إنسان»، وثلاثة وثلاثون سنة على وقف تنفيذ هذه العقوبة.

33 سنة	55	240+	15 سنة
دون أي تنفيذ	**محكوما بالإعدام**	**مستفيدا من العفو الملكي**	**على دستور 2011**
آخر تنفيذ لعقوبة الإعدام في المغرب سنة 1993	في متم 2025، مقابل 86 في نهاية 2024	على مدى ربع قرن، منهم نحو 185 في السنوات الخمس الأخيرة	الفصل 20: «الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان»

وبين التاريخين مسافة ليست قصيرة في مسارات إعمال الحقوق والمبادئ الدستورية؛ مسافة تُختبر فيها القدرة على تحويلها إلى واقع، ويُختبر فيها المجتمع في نظرته إلى الكرامة الإنسانية، إلى الجريمة والعقاب، الحياة والموت، و إلى الحدود التي يمكن أن تبلغها سلطة العقاب حين يتعلق الأمر بحق لا يمكن استعادته بعد فقدانه.

ومن هنا، فإن النقاش حول عقوبة الإعدام هو، في جوهره، تساؤل عن الإنسان الذي نحميه، وعن العدالة التي نريدها.

أنسنة هذا النقاش لا تعني أن ننسى الجريمة، ولا أن نخفف من وطأتها، ولا أن نساوي بين الضحية ومن ارتكب الفعل. فالجاني لا يُعفى من مسؤوليته لأننا حاولنا أن نفهم مساره.

هناك الجريمة، وهناك ما سبقها، وهناك ما ترتب عليها، وهناك الضحية التي حملت آثارها، وهناك الجاني الذي يتحمل مسؤوليتها، وهناك مجتمع يتساءل عن أسبابها وعن سبل الوقاية منها. وبين هذه العناصر جميعاً تتشكل صورة العدالة، لا في لحظة الحكم وحدها، و إنما فيما يسبق الحكم وما يليه.

العدالة لا تُختزل في إصدار الحكم، كما أن فهم الجريمة لا يعني تبريرها، واستحضار مسار الجاني لا يعني إغفال ما خلفته الجريمة من آلام. و إنما يقتضي الأمر أن تقرأ هذه العناصر في ترابطها، حتى لا يتحول النقاش حول العقوبة إلى قراءة مبتورة أو تفسير أحادي للعدالة.

أنسنة النقاش حول عقوبة الإعدام هي محاولة لاستعادة المعنى الإنساني للعدالة نفسها؛ ولجعل العقوبة وسيلة لا غاية، والقانون حماية لا انتقاما. وهي، قبل كل شيء، دعوة إلى النظر إلى الإنسان في مختلف مواقعه داخل هذه المعادلة، كضحية تحمل آثار الجريمة، وأسرة تحمل تبعاتها، ومحكوم عليه يتحمل مسؤولية أفعاله، ومجتمع يبحث عن عدالة قادرة على حماية أفراده ومنع تكرار المآسي.

لا ينحصر الحديث عن عقوبة الإعدام في مادة بين فصول القانون الجنائي، أو عن خلاف فقهي حول مدى ملاءمة هذه العقوبة أو ضرورتها، بل عن الحق في الحياة، وعن جوهر العدالة، عن الضحية وعن حق المجتمع في الحماية.

ولهذا اختار المجلس، منذ سنة 2019، أن يسلك في هذه القضية مسار الأنسنة.

يقصد بالأنسنة ألا نفقد قدرتنا على رؤية الإنسان حتى ونحن نواجه أكثر الأفعال خطورة، وأن نراه دون أن نغفل الجريمة، وأن نحمي المجتمع دون أن نتخلى عن الكرامة، وأن نطلب العدالة دون أن نجعل من الانتقام غايتها الوحيدة.

موقف المجلس من عقوبة الإعدام ثمرة مسار متدرج من الرصد والاستماع والترافع والتفكير في هذه القضية من زوايا مختلفة تشمل القانون وحقوق الإنسان والسياسة الجنائية، ولكن قبل كل ذلك من زاوية الإنسان. وقد تطور موقفه داخل مسار دستوري وحقوقي واسع جعل الحق في الحياة في صلب المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان. ونعتقد أن إلغاء عقوبة الإعدام فعل ينضج من الداخل، ونعتقد كذلك أن المغرب قد نضجت فيه الشروط، من وقف تنفيذ طويل الأمد، وتصويت أممي، ودستور يكرس الحق في الحياة، وجيل شاب يحمل القضية، وما بقي هو لحظة إصلاح تشريعي حاسم.

> «إلغاء عقوبة الإعدام فعل ينضج من الداخل،
> وما بقي هو لحظة إصلاح تشريعي حاسم»
>
> آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

لماذا القصص والشهادات؟

لأن الحكم القضائي، مهما اكتمل بناؤه القانوني، لا يحمل دائماً كل ما تحمله حياة الإنسان. فخلف كل حكم بالإعدام حياة سبقت الحكم، طفولة، وأسرة، وتعليم، وفقر أو هشاشة، وعلاقات، واختيارات، وأحيانا سلسلة طويلة من الوقائع التي لا تظهر كلها في الحكم أو في ردهات المحاكم. وخلف كل حكم أيضا ضحية وأسرة، وجراح لا تقف آثارها عند لحظة وقوع الجريمة، بل تمتد في الزمن، وتعيد تشكيل حياة من بقوا بعدها.

وعليه، فاستحضار القصص والشهادات في هذا الكتيب يشكل:

أولا: محاولة لفهم المسارات التي قادت إلى الجريمة، واستخلاص ما يمكن تعلمه منها حين تحين لحظة التفكير في الوقاية والإصلاح والتأهيل والإدماج وحماية المجتمع.

ثانيا: نقلا للمتصفح إلى واقع المحكومين كما عاشوه واختبروه، بما يحمله من تفاصيل وظروف ومسارات قد لا تظهر دائما في منطوق الأحكام.

ثالثا: مدخلا لعرض جانب من تفاصيل مسار المجلس الترافعي منذ سنة 2019، مسار حرص من خلاله على أن يظل الإنسان في قلب ترافعه كمنطلق وغاية في نفس الوقت، من الإنصات إلى الشهادات، إلى الحماية والمتابعة، وصولا إلى العمل على ترسيخ ثقافة حقوقية تجعل من الحق في الحياة قيمة تتجاوز مستويات النقاش الأكاديمي والنظري والقانوني المحض.

سنستعرض في هذا الكتيب إذن بعض تفاصيل المبادرة التي أطلقها المجلس سنة 2022 لنشر شهادات تسعة من المحكومين بالإعدام، يمثلون 10% من مجموع المحكومين وطنيا، شهادات استُقيت من داخل السجون والواقع، في محاولة للإنصات إلى الإنسان بكل ما يحمله مساره من تعقيدات، وما أحاط به من ظروف اجتماعية وأوجه هشاشة سبقت الفعل ورافقته. كما سنعرض جانبا من العمل الحمائي الميداني الذي اضطلع به المجلس، من خلال متابعة الأوضاع الصحية والنفسية للنزلاء، والوقوف على أوضاعهم واحتياجاتهم، وما أطلقه من مبادرات تربوية وفنية ركزت على الأجيال الصاعدة، من بينها «أرسم الإلغاء» و«شباب من أجل الإلغاء»، بهدف تجديد الترافع، وتوسيع دوائر النقاش حول عقوبة الإعدام، وترسيخ قيم الكرامة الإنسانية والعدالة في مفهومها الوقائي والتأهيلي الأوسع.

ويتضمن الكتيب أيضا فصول التقارير السنوية للمجلس المتعلقة بعقوبة الإعدام، بما توثقه من معطيات حول تطور الحكم بهذه العقوبة، وأوضاع المحكوم عليهم بها، والتوصيات الصادرة بشأنها، في استحضار لمسار المجلس في الرصد والحماية والترافع. كما يضم **مقال رأي حول العقوبة**، نُشر في سياق نقاش مجتمعي حاد أعقب جريمة أثارت الرأي العام، وسلّط الضوء على التوتر القائم بين المطالبة بالقصاص تحت وطأة الغضب، ومتطلبات التفكير الهادئ في العدالة الجنائية وحماية الحق في الحياة.

II. ثلاثون عاما من مسار الإلغاء...

عقود مرت منذ انطلاق المسار الحقوقي بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

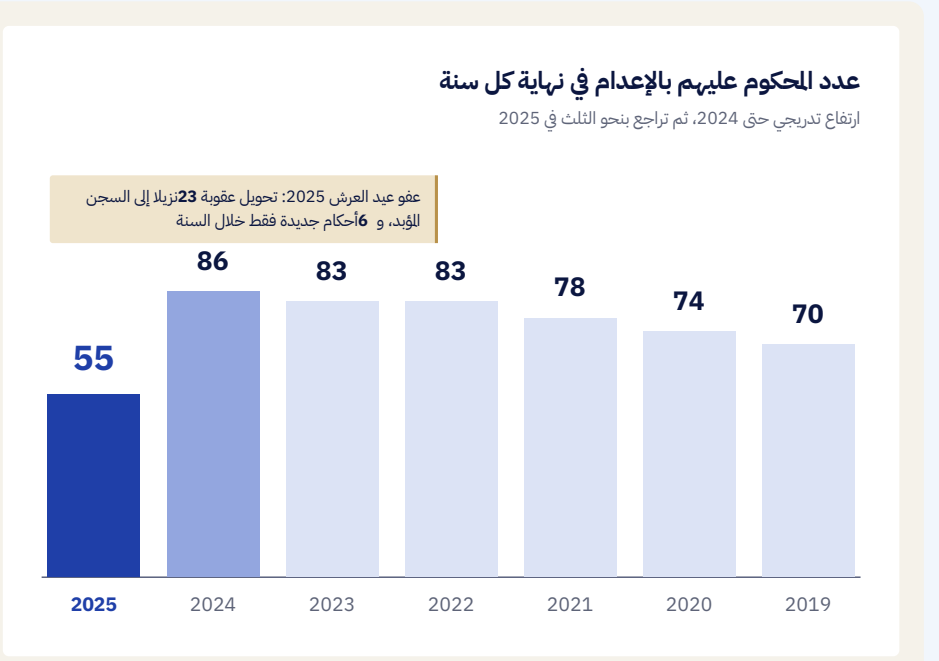
مسار عرف تحولات وتطورات ومكتسبات مهمة، سواء على مستوى اتساع النقاش العمومي حول العقوبة، أو تنامي قاعدة المساندين لإلغائها، أو تكريس حماية الحق في الحياة دستوريا، فضلا عن استمرار وقف تنفيذ أحكام الإعدام، وما ترتب عنه من تراكم في النقاش حول مفهوم العقوبات بصفة عامة، وعقوبة الإعدام بصفة خاصة، ولا سيما فيما يتعلق بجدواها كرادع للجريمة.

وقد أكد هذا المسار، في أكثر من مناسبة، أن المرحلة الراهنة تقتضي الانتقال من النقاش حول عقوبة الإعدام إلى مرحلة أعمق، تتساءل عن طبيعة العدالة المنشودة، وعن الغايات التي ينبغي أن تقوم عليها السياسة الجنائية في مجتمع يضع حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية مرتكزا لدولته ومؤسساته، خاصة وأن النقاش حول عقوبة الإعدام يرتبط بحدود سلطة الدولة في العقاب، وبمعنى العدالة، وبالعلاقة بين حماية المجتمع وحماية الإنسان، وبقدرة المنظومة الجنائية على أن تكون آلية للوقاية والإصلاح وإعادة الإدماج، وبطرح تساؤلات أوسع حول كيفية وسبل بناء عدالة جنائية تحمي المجتمع، وتنصف الضحايا، وتضمن المحاكمة العادلة، وتواجه الجريمة، مع الحفاظ على إمكانية الإصلاح والتغيير.

هو مسار حقوقي ومؤسساتي مهم، لكنه لا يزال في حاجة إلى طفرة سياسية وتشريعية تترجمه إلى تحول قانوني واضح، وإقرار صريح يلغي عقوبة الإعدام، ولا سيما في سياق النقاش المتعلق بإعادة هيكلة المنظومة الجنائية، بما يعزز حماية الحق في الحياة ويرسخ مكانته ضمن فلسفة السياسة الجنائية.

ويبقى الطموح اليوم ألا تمر فرص إصلاح المنظومة الجنائية دون أن تفضي إلى إقرار صريح يلغي عقوبة الإعدام، وأن يشكل هذا الإصلاح خطوة نحو منظومة قانونية أكثر إنسانية، قوامها حماية الحق في الحياة، لا باعتباره مبدأ مجردا فحسب، وإنما باعتباره ركيزة لإعادة التفكير في السياسة الجنائية وموقع الإنسان داخلها.

غير أن استشراف هذا الأفق يقتضي أيضا الوقوف عند واقع عقوبة الإعدام في المغرب، بين استمرار التوقف عن تنفيذها وتواصل صدور الأحكام بها. فقد بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام 74 شخصا في نهاية سنة 2020، ثم ارتفع إلى 86 في نهاية سنة 2024، من بينهم امرأتان، قبل أن يتراجع إلى 55 محكوما في متم سنة 2025، التي شهدت صدور ستة أحكام جديدة بالإعدام، في مؤشر على تراجع وتيرة اللجوء إلى هذه العقوبة.



وفي هذا المسار، يكتسي العفو الملكي السامي أهمية خاصة في التجربة المغربية، لما يتيحه من مراجعة للعقوبة وفتح أفق جديد أمام المحكوم عليهم. فقد شمل العفو الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2025 تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد لفائدة 23 نزيلا، ليرتفع بذلك مجموع المحكوم عليهم بالإعدام المستفيدين من العفو الملكي إلى أكثر من 240 شخصا على مدى ربع قرن، من بينهم نحو 185 خلال السنوات الخمس الأخيرة.



وتبرز هذه الأرقام مكانة العفو الملكي السامي في مسار التخفيف من آثار عقوبة الإعدام، وما يجسده من إمكانات لإعادة النظر في مآلات المحكوم عليهم، بما يعزز التوقف الفعلي عن تنفيذ هذه العقوبة، القائم في المغرب منذ سنة 1993، ويجعل الإلغاء القانوني أفقاً لاستكمال هذا المسار.

III. الحق في الحياة، من مبدأ مجرد ومطلق إلى ركيزة لإعادة بناء السياسة الجنائية

يمثل الحق في الحياة النقطة المحورية لأي نقاش حول عقوبة الإعدام، باعتباره حقا أساسيا ملازما للإنسان كفرد وللإنسانية كقيمة، ومرتبطا في جوهره بالكرامة الإنسانية. فالحق في الحياة، في هذا السياق، لا يُفهم فقط باعتباره حماية للإنسان من الاعتداء المادي على وجوده، و إنما باعتباره تعبيرا عن المكانة التي توليها المنظومة القانونية للإنسان باعتباره غاية وهدفا في ذاته.

ومن هذا المنطلق، تقتضي المراجعة القانونية استحضار الإطار القيمي الذي رسمه دستور 2011 للمنظومة الجنائية؛ إذ كرس تحولا جوهريا في حماية الحقوق الأساسية، خاصة من خلال حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية والمعنوية، حيث أقر الفصل 20 أن «الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان، ويحمي القانون هذا الحق»، في حين حظر الفصل 22 المساس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، وتحت أي ظرف ومن قبل أي جهة كانت. وهي مقتضيات دستورية ملزمة تفرض ملاءمة القوانين الجنائية مع المبدأ الدستوري الأسمى.

وتأسيسا على ذلك، يعد النقاش حول إلغاء عقوبة الإعدام امتدادا طبيعيا لهذا التأصيل الدستوري، ولا يمكن فصله بحال من الأحوال عن مرجعياته الملزمة، وهو ما يجعل إعادة التفكير في موقعها داخل المنظومة الجنائية استحقاقا تشريعيا يختبر مدى انسجام القوانين الإجرائية والموضوعية مع الروح الحقوقية التي كرستها الوثيقة الدستورية، والانتقال من مفهوم الاعتراف بالحق في الحياة إلى بناء منظومة جنائية خالية من الإعدام، و إعادة النظر في فلسفة العقاب ذاتها، وطرح تساؤلات حول غاياتها وسبل تحقيق أهدافها دون جعل سلب الحياة جزءا من آليات العدالة.

IV. سنوات طويلة من وقف للتنفيذ تعكس إمكانية حماية المجتمع وتحقيق العدالة دون اللجوء إلى تنفيذ عقوبة الإعدام

على امتداد مساره، عرف النقاش المغربي حول عقوبة الإعدام تقاطع مجموعة من الاعتبارات القانونية والحقوقية والقضائية والفلسفية والمجتمعية، بشكل حولها من تساؤل يتعلق بمصير المحكوم عليه إلى سؤال يتصل بمستقبل السياسة الجنائية برمتها، ومن موضوع محدود التداول إلى قضية تحظى بحضور متزايد في المجال العمومي، تشارك فيها المؤسسات الوطنية، والهيئات الحقوقية، والفاعلون الأكاديميون، والمحامون، والمجتمع المدني، إلى جانب عدد من الفاعلين السياسيين.

ومن أبرز مكتسبات هذا المسار وقف تنفيذ أحكام الإعدام، وهو معطى اكتسب، مع مرور الوقت، دلالة حقوقية ومؤسساتية خاصة، حيث أنه حتى في ظل استمرار العقوبة في النصوص القانونية، نشأ في الواقع العملي وضع مختلف، بالرغم من كونه لا يعني، من الناحية القانونية، الإلغاء، لكنه يمثل، من الناحية الحقوقية والمؤسساتية، تراكما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند التفكير في الخطوات الترافعية التالية.

ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار وقف التنفيذ طيلة السنوات الماضية اختبارا عمليا أتاح للمجتمع والدولة اختبار إمكان حماية المجتمع وتحقيق العدالة دون اللجوء إلى تنفيذ عقوبة الإعدام. ويمكن القول إن الوقت قد حان لترجمة هذا المسار الواقعي إلى تحول تشريعي واضح.

٧. منعطف دولي وتصويت مغربي للحق في الحياة

شكل شهر دجنبر 2024 محطة مهمة في مسار النقاش حول عقوبة الإعدام في المغرب، بتصويت المغرب لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام. ويكتسي هذا التطور أهمية خاصة لكونه يمثل موقفا سياسيا وحقوقيا له دلالته في النقاش المتعلق بمستقبل العقوبة. وتتقاطع هذه الخطوة مع التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومع ترافع عدد من منظمات المجتمع المدني والفاعلين الحقوقيين من أجل تضمين مسألة الإلغاء داخل أولويات الإصلاحات المرتبطة بمنظومة العدالة.

غير أنه لا بد من التذكير بأنه من اللازم قراءة التصويت لا كنهاية للمسار الترافعي، بل باعتباره عنصرا جديدا للتراكم المذكور ينبغي أن يجد امتداده في التشريع الوطني، وفي بلورة تصور متكامل لفلسفة العدالة الجنائية لا يجعل من الإعدام جزءا من بنيته الأساسية.

قرار الأمم المتحدة بوقف تنفيذ الإعدام

نتيجة تصويت الجمعية العامة، 16 دجنبر 2020

123 مع	38 ضد	24

امتنعت 24 دولة عن التصويت، من بينها المغرب

موقف المغرب عبر الدورات

2020 · امتناع

2022 · امتناع

دجنبر 2024 · تصويت لصالح القرار

تصويت تاريخي خلال الدورة 79 للجمعية العامة، استجابة لتوصيات المجلس وترافع المجتمع المدني.

VI. من العقاب إلى العدالة، تحولات في فلسفة السياسة الجنائية

ظل مفهوم العقوبة، عبر مراحل طويلة من تاريخ الفكر الجنائي، مرتبطاً بفكرة الرد على الجريمة. وكان منطق الجزاء يحتل مكانة أساسية في تصور وظيفة العقوبة. غير أن الفكر الجنائي الحديث أعاد بلورة المفهوم بصورة مختلفة مرتبطة أكثر بمفاهيم الإصلاح والتأهيل والوقاية و إعادة الإدماج.

فالعدالة الجنائية الحديثة لا تنظر إلى الجريمة باعتبارها فعلاً منفصلا عن محيطه، و إنما تحاول فهم العوامل التي قد تسهم في إنتاجها، سواء تعلق الأمر بالهشاشة الاجتماعية، أو الأمية، أو التفكك الأسري، أو الإقصاء، أو الاضطرابات النفسية، أو العنف، أو ضعف الولوج إلى التعليم والعمل، أو غياب آليات فعالة لحل النزاعات.

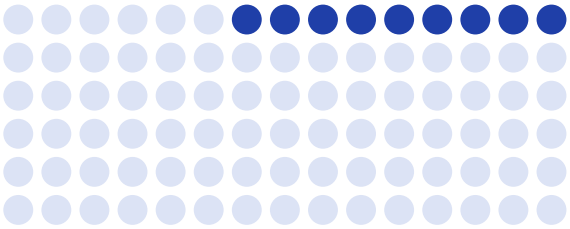
ولا يعني ذلك تحويل الظروف الاجتماعية إلى مبررات للجريمة، ولا إلغاء المسؤولية الفردية. و إنما يعني أن العدالة الفعالة هي التي تستطيع، إلى جانب تحديد المسؤولية، أن تفهم الظروف التي أحاطت بالفعل، وأن تستخلص منها الدروس الضرورية للوقاية من تكراره.

فالعقوبة التي لا تنظر إلا إلى الفعل الماضي قد تؤدي وظيفة الجزاء، لكنها لا تجيب بالضرورة عن سؤال المستقبل، المرتبط بكيفية الوقاية من وقوع جريمة مماثلة، وسبل حماية المجتمع، والتدخل قبل تكرار المسارات التي أدت إليها. ومن هنا يأتي مفهوم العدالة التي لا تلغي المسؤولية، و إنما تضيف إليها أبعادا أخرى مرتبطة بإمكانية الإصلاح، والاعتراف بإنسانية الضحية و إنسانية المحكوم عليه كقيمة تشمل الجميع. وهي بذلك تفتح المجال أمام عدالة لا تكتفي بالنظر إلى ما وقع، و إنما تسائل أيضاً ما يمكن فعله حتى لا يتكرر، وما يمكن أن تسهم به السياسة الجنائية في الإصلاح والوقاية وحماية المجتمع.

VII. بين الجريمة والإنسان

تسع شهادات لمحكومين بالإعدام، يشكلون 10% من مجموع المحكومين بهذه العقوبة وطنيا، أربعة منهم مستفيدون من العفو الملكي، من بينهم امرأة. وقد أجريت هذه الشهادات خلال لقاءات بكل من السجن المركزي بالقنيطرة ومول البركي بآسفي وسجن تولال 2 بمكناس وسجن الجديدة وسجن طنجة 2. واختيرت العينة لتقدم مسارات فردية متباينة من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وطبيعة الجرائم المرتكبة (جرائم الحق العام، الجرائم المرتبطة بالإرهاب، السن، الوضعية العائلية، النوع، الأقدمية، الجنسية).

عينة الشهادات



9

شهادات = نحو 10% من مجموع المحكومين وطنيا

4

استفادوا من العفو الملكي، بينهم امرأة

5

مؤسسات سجنية: القنيطرة، آسفي، مكناس، الجديدة، طنجة

وراء كل حكم قصة ومسار إنساني غالبا ما يختفي خلف الأحكام والملفات القضائية، بما يحمله من تفاصيل الفقر، أو الأمية، أو التفكك الأسري، أو العنف، أو الهشاشة النفسية، أو العزلة الاجتماعية، أو ضعف القدرة على فهم الإجراءات، أو محدودية المساندة القانونية. ولا يقصد بذلك أن هذه العوامل تحسم المسؤولية القانونية أو تلغيها، و إنما تساعد على فهم المسار الذي قاد إلى الجريمة، وتكشف في الوقت نفسه عن مواطن الضعف التي يمكن للسياسات العمومية أن تتدخل لمعالجتها قبل أن تتحول إلى مآسٍ جنائية.

زار المجلس عددا من المحكومين بالإعدام خلال سنة 2022، وتابع أوضاعهم، واستمع إلى رواياتهم وتجاربهم، ونقل، في إحدى محطاته، شهادات توضح أنه خلف كل إنسان قصة، وخلف كل قصة أسرة تعيش بدورها تبعات الحكم، وانتظارا لا تعرف متى سينتهي، بما له من آثار نفسية واجتماعية وخيمة، لا تتوقف عند الشخص المحكوم عليه بل يمتد إلى شبكة كاملة من العلاقات الإنسانية التي تجد نفسها، بشكل مباشر أو غير مباشر، معلقة على مصير شخص واحد.

وتُستشف من بعض الشهادات ملامح هشاشة اجتماعية ونفسية، وهو ما يدعو للتساؤل عن الشروط الاجتماعية والظروف التي مر منها الجاني، وعن مدى قدرة المجتمع على أن يجعل من سلب الحياة نفسها عقابا لمن لم يُعط فرصة ثانية.

وتكشف بعض الشهادات أن المجتمع، في بعض الأحيان، شريك في الأسباب التي تنتج مسارات حياة وجريمة تتقاطع فيها عوامل متعددة من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والنفسية، و إن شراكته فيها تفرض عليه أن يكون شريكاً في العلاج.

VIII. قصص خلف الأحكام

الشهادة لا تلغي الحكم، ولا تحل محل القضاء، لكنها تغني النقاش ببعد السياق الإنساني، وتشكل أداة لمحاولة فهم وتطوير السياسات الجنائية. فإذا تكررت في شهادات المحكومين مظاهر الأمية، والانقطاع عن الدراسة، والفقر، والتفكك الأسري، والعزلة، وغياب المواكبة الاجتماعية والنفسية، فإن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح هو ما الذي كان يمكن أن يمنع وصول هذه المسارات إلى هذه النهاية؟ وكيف يمكن تحويل الشهادة من روايات شخصية إلى آلية للوقاية، خاصة وأن كل مسار يكشف عن مرحلة كان بإمكان التدخلات أن تغير مجراها، مثل طفل غادر المدرسة في سن مبكرة؛ أسرة تفككت دون مواكبة؛ شخص يعاني من هشاشة نفسية دون تشخيص؛ فرد أمي يواجه منظومة قانونية معقدة؛ امرأة تواجه ضغوطات اقتصادية واجتماعية، أو نزاع أسري يتفاقم دون تدخل آليات فعالة للوساطة.

ومن ثم، فإن الاستماع إلى المحكومين بالإعدام ينبغي أن يُفهم كمحاولة لفهم الجذور الإنسانية والاجتماعية للجريمة، واستخلاص ما يمكن أن يساعد على الوقاية من تكرارها.

الحالة الأولى: حين يلتقي التهميش بالتفكك الأسري والعزلة

ولد (م. م) سنة 1980 في منطقة تنغير، ونشأ في ظروف اتسمت بقلة الموارد. انقطع عن الدراسة في السنة الخامس من التعليم الابتدائي، وكان والداه قد انفصلا، ثم هاجر والده إلى إسبانيا، بينما تزوجت والدته من جديد. وجد نفسه، في مرحلة مبكرة من حياته، خارج إطار أسري مستقر، ودون مسار تعليمي أو مهني. عمل مياوما وظل يعيش في وضعية اقتصادية هشّة.

في شهادته الموثقة من طرف المجلس، يقول:

«أنا من مدينة تنغير، غادرت المدرسة في المستوى الخامس ابتدائي وكان والداي مطلقين قبل أن أرتكب جريمة في سن الثلاثين... والدتي تزوجت ووالدي هاجر منذ زمن طويل إلى إسبانيا ولم أر أحدا من عائلتي منذ دخولي السجن... لم أتمكن من توكيل محامٍ للدفاع عني واكتفيت بالمساعدة القضائية.»

لا تكمن أهمية هذه الشهادة في تفاصيلها الشخصية فقط، و إنما فيما تكشفه عن تداخل مجموعة من العوامل، كالانقطاع المبكر عن التعليم، والتفكك الأسري، والهشاشة الاقتصادية، والعزلة، ثم محدودية القدرة على توفير الدفاع، وهي عوامل لا يمكن لها، بطبيعة الحال، أن تحل محل التقييم القضائي للمسؤولية، لكنها تكشف عن مسار من الهشاشة كان قائما قبل وقوع الجريمة.

ويمكن هنا طرح السؤال حول الوقاية، فإذا كان الانقطاع المبكر عن الدراسة قد أصبح واقعا منذ الطفولة، و إذا كان التفكك الأسري قد ترك الشخص دون دعم، و إذا كان العمل غير المستقر قد أصبح مصدر العيش الوحيد، يمكن القول إن السياسات الاجتماعية كانت أمام سلسلة من نقاط التدخل الممكنة.

وتنقل هذه القراءة التفكير في الجريمة باعتبارها لحظة منعزلة إلى اعتبارها نهاية لمسار، و إلى كون تراكم عوامل الهشاشة قد يزيد من تعقيد المسارات الإنسانية، وأن الوقاية الاجتماعية والتدخلات التعليمية والنفسية يمكن أن تؤدي دوراً مهما في الحد من مخاطر الجريمة، وأن إصلاح السياسة الجنائية يجب أن يتم في إطار غير منفصل عن السياسات الاجتماعية ومتكامل معها.

الحالة الثانية: الأمية كعامل هشاشة مؤثر

ولد (ب. م) سنة 1963، وهو أب لستة أطفال. لم يلتحق بالمدرسة قط، وظل يعاني من الأمية طوال حياته. عمل كبائع متجول، متنقلا بين الأسواق الأسبوعية في عدد من المناطق القروية وشبه القروية.

وفي شهادته للمجلس، يقول:

«أنا رجل أمي لا أعرف القراءة ولا الكتابة، وهذا الأمر جعلني أقع ضحية السذاجة... صديقي خدعني وأقنعني بمساعدته والتخلص من شخص تقدم لخطبة الفتاة التي كان يريدها... لقد خسرت أسرتي وعملي وكل ما أملك، وعائلتي تشردت بعد اعتقالي حيث كان أكبر أبنائي يبلغ من العمر 16 سنة فقط.»

تكشف هذه الشهادة جانبا آخر من هشاشة الإنسان، فالأمية تشكل من جهة، عائقا أمام فهم الحقوق والإجراءات والالتزامات، وعاملا يزيد من قابلية الشخص للتأثر بالآخرين من جهة أخرى.

الحالة الثالثة: (ش. أ) العزلة القروية وغياب آليات الوساطة

ولد (ش. أ) سنة 1943 في منطقة بإقليم الدريوش، وعاش معظم حياته عاملا في الفلاحة التقليدية والتجارة البسيطة. نشأ في بيئة قروية، ولم يلتحق بالتعليم.

وتكشف شهادته عن نزاع أسري استمر لفترة طويلة قبل أن يصل إلى مرحلة الانفجار:

«لم أدرس قط في حياتي... شقيقي كان يضغط علي لطلاق زوجتي التي شاركتني الصعاب والمشاق، وكنا نعيش في بيت واحد بالبادية. حاولت إقناعه بالحسنى لسبعة أشهر دون جدوى... وعندما قُدّمت للمحاكمة وسئلت عن إمكانية تعيين محام، لم أكن أملك المال لدفع أتعابه، ولهذا لم يترافع عني أحد باستثناء المحامي الذي عينته المحكمة في آخر لحظة.»

تكشف هذه الحالة أهمية الوقاية و إرساء آليات فعالة للوساطة الأسرية، بما يتيح احتواء النزاعات وتسويتها قبل أن تنزلق إلى أفعال جنائية. فالنزاع الأسري لا يتحول، في الغالب، إلى عنف أو جريمة بصورة مفاجئة، بل قد تسبقه مراحل ممتدة من التوتر والضغط والتصعيد، تكون خلالها فرص التدخل والوساطة ممكنة ومتعددة. ومن هنا تبرز أهمية إتاحة آليات قريبة وفعالة لتسوية النزاعات، ولا سيما في المناطق التي يظل فيها الولوج إلى الخدمات القانونية والاجتماعية محدودة.

وتثير الحالة، في الوقت ذاته، مسألة جوهرية تتعلق بالحق في الدفاع. فتعيين محامٍ في مرحلة متأخرة، و إن كان يوفر ضمانة قانونية أساسية، لا يكفي بالضرورة لضمان دفاع فعال، إذا لم يُتح له الوقت والموارد اللازمان لفهم الملف، و إعداد وسائل الدفاع، وبناء استراتيجية تراعي مختلف عناصر القضية.

الحالة الرابعة: (ح. ل): المرأة في سياق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية

ولدت (ح. ل) سنة 1956 بمدينة شفشاون. وكانت غير متعلمة، وواجهت ظروفا صعبة بعد وفاة زوجها. وتعرضت، بحسب شهادتها، للتهديد بفقدان المسكن، الأمر الذي دفعها إلى الانتقال رفقة ابنتها إلى طنجة بحثا عن العمل. اشتغلت في ظروف غير مستقرة، وكانت تحاول تأمين مورد العيش لها ولابنتها.

وفي شهادتها، تقول:

«أنا من مدينة شفشاون... توفي زوجي وأراد شقيقه بيع البيت الذي كنت أقيم فيه مع ابنتي، فأخذتها وجئت إلى طنجة... كنت أبحث عن أي عمل لضمان اللقمة لنا... لم أكن أنوي القتل (زميلة لها)، أردت فقط معاقبتها بعد نزاع في العمل... أصبحت خارج وعيي من هول الموقف... ولم أر المحامي إلا في جلسة الاستئناف الأخيرة.»

تسلط هذه الحالة الضوء على بعد آخر من أبعاد الهشاشة، فالمرأة التي تجد نفسها، بعد وفاة الزوج، أمام فقدان السكن وغياب الدخل ومسؤولية إعالة الأطفال، قد تواجه ضغوطا متراكمة تحتاج إلى تدخلات اجتماعية ومؤسساتية متكاملة، وقراءة الظروف وأبعادها بعد ارتكاب الجريمة، و إحاطة الحكم القضائي بأكبر قدر ممكن من المعطيات المتعلقة بالشخص وظروفه وقدرته على الإدراك والتحكم والسلوك.

كما تبرز الحالة الحاجة إلى مقاربة تراعي النوع الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بملفات النساء، خصوصا حين تتداخل فيها عوامل الفقر، والعنف، والهشاشة الأسرية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والمجتمعي.

عوامل الهشاشة في الحالات الأربع الموثقة

العوامل لا تلغي المسؤولية القانونية، لكنها تكشف نقاط تدخل ممكنة قبل وقوع الجريمة

العامل	م. م تنغير · 1980	ب. م بائع متجول · 1963	ش. أ الدريوش · 1943	ج. ل شفشاون · 1956
أمية أو انقطاع مبكر عن الدراسة	●	●	●	●
هشاشة اقتصادية وعمل غير مستقر	●	○	●	●
دفاع محدود أو محام في آخر لحظة	●	○	●	●
تفكك أسري أو نزاع عائلي دون وساطة	●	○	●	●
عزلة وغياب الدعم العائلي	●	○	●	○

● ورد في الشهادة ○ لم يرد صراحة

IX. انتظار الموت والأبعاد الإنسانية والنفسية للعقوبة

عقوبة الإعدام لا تنتهي عند صدور الحكم، فبين النطق به وتنفيذه مدة قد تمتد لسنوات من الانتظار، يعيش خلالها المحكوم عليه تحت وطأة احتمال الموت، في حالة من عدم اليقين والقلق والمعاناة النفسية، وهي أبعاد حظيت باهتمام متزايد في منظومة الأمم المتحدة لارتباطها بالكرامة الإنسانية وبالحماية من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقد نبهت هيئات الأمم المتحدة إلى أن طول فترة الانتظار، وظروف الاحتجاز، والعزلة، وعدم اليقين بشأن المصير، قد تؤدي، بحسب ظروف كل حالة، إلى معاناة جسدية ونفسية عميقة، وأن ضمان الكرامة لا يتوقف عند صدور الحكم، بل يمتد إلى جميع مراحل الإجراءات والاحتجاز. ومن ثم، فإن التركيز على خطورة الجريمة وآثارها على الضحايا والمجتمع لا ينبغي أن يحجب هذه الحقيقة الإنسانية، لأن العدالة، وهي تحمي المجتمع وتستجيب لمعاناة الضحايا، تظل مطالبة في الوقت نفسه بأن تحافظ على كرامة الإنسان في كل مراحلها.

X. الضحية والأسرة والمجتمع، بين أنسنة النقاش وحقوق الضحايا

صون الكرامة الإنسانية للمحكوم عليهم بالإعدام لا ينطوي، بأي حال من الأحوال، على إغفال حقوق الضحايا، ولا يقلل من جسامة الجرائم أو آلام ذويهم، بل على العكس، تضع الأدبيات الأممية حقوق الضحايا وأسرهم في صدارة أولوياتها، صونا لحقهم في الإنصاف، وتيسيرا لسبل العدالة، وضمانا لجبر الضرر الشامل، المادي منه والمعنوي.

بيد أن اختزال الاستجابة القضائية للجريمة في عقوبة الإعدام باعتبارها السبيل الوحيد لجبر أضرار الأسر أو تحقيق العدالة، يظل افتراضا يفتقد للإثبات، إذ إن العديد من التجارب قد أظهرت تعدد تطلعات الضحايا وتباين احتياجاتهم، حيث تتصدر أولوياتهم غالبا قضايا كشف الحقيقة، والاعتراف الصريح بمعاناتهم، مع تقديم الدعم والرعاية اللازمين.

ومن هذا المنطلق، لا يُطرح إلغاء عقوبة الإعدام كمفاضلة بين الضحية والجاني، وإنما كإعادة تعريف لفلسفة العدالة برمتها، كعدالة تسائل الجاني، وتحمي المجتمع، وترعى الضحايا وتصون حقوقهم، دون أن تهدر الكرامة الإنسانية.

XI. خلاصات ودروس من القصص والشهادات

الحالات الأربع تؤكد أنه لا توجد حياة واحدة تقود إلى الجريمة، و إنما مسارات متعددة تتقاطع فيها عوامل مختلفة، وهذا ما يجعل النقاش حول عقوبة الإعدام معقدا ومركبا، ويتجاوز التساؤل حول طبيعة الجريمة من الزاوية القانونية.

تعدد هذه المسارات الإنسانية وما تكشفه من تعقيد العوامل المؤدية إلى الجريمة، يدعو إلى تجاوز النظر إليها من زاوية الفعل الجرمي وحده، واستحضار أبعادها الإنسانية والاجتماعية والحقوقية. ومن هذا المنطلق، يتقاطع النقاش حول عقوبة الإعدام مع الاختيارات المجتمعية والتشريعية الكفيلة بحماية الحق في الحياة وصون الكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق، تكتسب دلالة تصويت المغرب لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وقف تنفيذ العقوبة أهمية خاصة، لما يحمله من أبعاد سياسية وحقوقية، وما يعكسه من توجه نحو مواصلة المسار الوطني بما يعزز انسجامه مع الالتزامات الدولية للمملكة وخيارها الديمقراطي، انطلاقا من اعتبار الحق في الحياة ركيزة أساسية لمنظومة حقوق الإنسان، وحقاً أصيلاً يتعين على القانون حمايته في جميع الظروف.

ورغم تدرج المسار المغربي، فقد عكس دينامية مجتمعية تتفاعل فيها الأفكار الحقوقية مع القرارات السياسية، وتتقاطع المبادرات المدنية مع التحولات التشريعية، ضمن نقاش وطني حيوي تتعدد مرجعياته وتتباين مواقفه في إطار الفضاء الديمقراطي. ويشكل الإلغاء القانوني لعقوبة الإعدام استكمالاً طبيعيا لهذا المسار؛ فاستمرار النص عليها، رغم التوقف الفعلي عن تنفيذها منذ سنة 1993، يُبقي فجوة بين الإبقاء عليها في التشريع ومتطلبات الحماية الفعلية للحق في الحياة.

ولا تعني مناهضة عقوبة الإعدام، بأي حال من الأحوال، التساهل مع الجريمة أو الإفلات من العقاب أو إغفال حقوق الضحايا وذويهم؛ بل تقتضي مواجهة الجريمة من خلال منظومة متكاملة تجمع بين التربية والتوعية، والمواكبة الاجتماعية، والتدابير الأمنية، وتعزيز الوقاية، وضمان المحاكمة العادلة، و إتاحة فرص إعادة الإدماج، في إطار رؤية للعدالة تجعل حماية الحياة وصون الكرامة الإنسانية في صلب غاياتها، وتسعى إلى بناء مجتمع يواجه الجريمة دون أن يتخذ من العنف وسيلةً لمناهضتها.

XII. محطات دالة في مسار ترافع المجلس على المستوى الوطني والدولي ما بين 2019 و2026

قبل الخوض في هذه المحطات، تذكير **بالمرجعيات التي يقوم عليها الترافع:**

- **المرجعية الدستورية** : الفصل 20 من دستور 2011 الذي ينص على أن «الحق في الحياة هو أول حق لكل إنسان. ويحمي القانون هذا الحق»، والفصل 22 الذي يحظر المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص.
- **توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة** الواردة في تقريرها الختامي (2006)، بما فيها المتعلقة بالانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و إصلاح منظومة العدالة الجنائية.
- **الالتزامات الدولية للمغرب**، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمقتضيات التي تكرس الطابع المطلق للحق في الحياة.
- **الالتزامات الحكومية** المضمنة في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومخرجات تفاعل المغرب مع مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل.
- بالإضافة إلى **مختلف الأدبيات والتقارير الأممية** التي تؤكد أن عقوبة الإعدام لا تشكل رادعا للجريمة الجسيمة، ولا تخفض من مستوياتها، وأنها تكرس منطق الانتقام بدلا من منطق الإصلاح والإدماج الذي يشكل هدفا لمختلف المنظومات المعاصرة وللفكر الجنائي الحديث.



وقد بنى المجلس ترافعه على مجموعة من المرتكزات التي تعكس التطورات الفكرية والعملية المتواصلة في تناول عقوبة الإعدام، سواء على المستوى الدولي أو في السياق الوطني. وللتذكير، فقد ألغت أكثر من ثلثي دول العالم، أي 144 دولة، عقوبة الإعدام قانونا أو ممارسة، فيما صادقت 90 دولة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما ألغت العقوبة أو أوقفت تنفيذها اختيارياً 33 دولة من أصل 57 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي.

كما استند المجلس كذلك إلى **واقع الممارسة**، حيث لم تُنفذ أي عقوبة بالإعدام منذ سنة 1993، وهو ما كرس، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وقف تنفيذ العقوبة كواقع مستمر إلى اليوم.



2019: مذكرة قانونية بنفس حقوقي

في سياق النقاش حول إصلاح المنظومة الجنائية، وجه المجلس، بتاريخ 28 أكتوبر 2019، مذكرة حقوقية إلى البرلمان بشأن مشروع القانون رقم 10.16 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، جدد فيها دعوته إلى إلغاء عقوبة الإعدام، مفصلا أوجه انسجام هذا الخيار مع حماية الحق في الحياة والتزامات المغرب الحقوقية.

وواصل في الآن نفسه، دعم شبكة البرلمانيات والبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام، ودعا إلى فتح حوار برلماني معمق حول مستقبل العقوبة.

وعلى المستوى الدولي، شارك المجلس في أشغال المؤتمر العالمي السابع لمناهضة عقوبة الإعدام، المنعقد ببروكسيل ما بين فبراير ومارس 2019، ونظم في إطار أشغال المؤتمر لقاء حول أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الترافع والتعبئة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، بمشاركة عدد من المؤسسات الوطنية الدولية. وتوج اللقاء باعتماد نداء موجه إلى المؤسسات الوطنية، دعا إلى تعزيز انخراطها في جهود الترافع والتعبئة من أجل الإلغاء، وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها في هذا المجال.

2020: ترافع متواصل في ظل جائحة دولية

واصل المجلس، في ظل مقتضيات الحجر الصحي وما فرضته جائحة كوفيد19- من تحديات، متابعة أوضاع المحكوم عليهم بالإعدام، للوقوف على أوضاعهم الصحية، من خلال زيارات وتواصل منتظم مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وحرص في هذه المتابعة على الوقوف على احتياجاتهم الصحية والإنسانية، وما تقتضيه أوضاعهم من عناية ومواكبة.

وبموازاة ذلك، حرص المجلس على إدراج الحق في الحياة و إلغاء عقوبة الإعدام ضمن عدد من اللقاءات والدورات التي نظمها عن بعد لفائدة فاعلين من مشارب متعددة، مركزا على ضرورة توسيع النقاش حول العقوبة ليشمل أبعادها الإنسانية والحقوقية، كما واصل انخراطه في النقاشات الإقليمية والدولية، حاملا هذا البعد إلى مختلف فضاءات الترافع والحوار. وفي هذا السياق، واصل المجلس تفاعله مع آليات الأمم المتحدة، ووجه في 11 نونبر 2020 نداء إلى السلطات المغربية من أجل التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، الذي اعتُمد في 16 دجنبر 2020.

وشكلت هذه السنة أيضا محطة مهمة في توسيع دائرة الترافع، باحتضان المجلس، يوم 14 نونبر 2020، الجمع العام التأسيسي لشبكة نساء ورجال التربية والتعليم من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، في خطوة نقلت النقاش إلى الفضاء المدرسي، وفتحت المجال أمام إشراك الفاعلين التربويين في ترسيخ الوعي بالحق في الحياة وثقافة حقوق الإنسان لدى الأجيال الصاعدة.

2021: توسيع دوائر النقاش وتعزيز آليات الترافع

شكلت سنة 2021 محطة دالة في سياق تعزيز النقاش العمومي حول عقوبة الإعدام، من خلال الاهتمام بتجارب فئات معينة وما تكشفه من أبعاد إنسانية واجتماعية وقانونية للعقوبة. وفي هذا السياق، نظم المجلس، بشراكة مع الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، في 14 أكتوبر 2021، ندوة صحفية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، خصصت لتسليط الضوء على أوضاع النساء اللواتي يواجهن خطر الإدانة بالإعدام أو صدرت في حقهن أحكام بهذه العقوبة، إلى جانب النساء اللواتي استفدن من العفو أو تمت تبرئتهن.

كما واصل زيارات المحكوم عليهم بالإعدام، للوقوف على أوضاعهم الصحية، ولا سيما المصابين بأمراض مزمنة أو اضطرابات نفسية وعقلية، ومواكبتهم خلال مراحل التقاضي، فضلا عن توفير الدعم والمواكبة لمن يوجد منهم في وضعية هشاشة.

وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان لهذه السنة، نظم المجلس معرضا فنيا حول إلغاء عقوبة الإعدام من إبداع أطفال وشباب مؤسسات تعليمية، تحت إشراف فنانين وبمشاركة الأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين بالدار البيضاء والرباط والمدرسة العليا للفنون الجميلة بالدار البيضاء. وقد شكل هذا المعرض نواة للكتيب الذي أصدره المجلس لاحقا.

وعلى المستوى الدولي، واصل المجلس تعزيز شراكته مع الجمعية الدولية «جميعا ضد عقوبة الإعدام»، وجدد موقفه الداعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام في أشغال الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.

2022: شهادات، قصص، وتجارب

نشر المجلس خلال هذه السنة شهادات تسعة من المحكوم عليهم بالإعدام، يمثلون نحو 10% من مجموع المحكوم عليهم بهذه العقوبة وطنيا، من بينهم أربعة استفادوا لاحقا من العفو الملكي، ضمنهم امرأة. وجاءت هذه المبادرة لفتح نافذة على أوضاع هذه الفئة وتجاربها.

كما نظم، يوم 12 أكتوبر 2022، بشراكة مع الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، والمرصد المغربي للسجون، وجمعية «معا ضد عقوبة الإعـدام»، وشبكات البرلمانيين والمحامين والصحافيين والأساتذة المناهضين لعقوبة الإعدام، ندوة صحفية جدد خلالها المشاركون الدعوة إلى تعزيز الترافع من أجل إلغاء هذه العقوبة، وحث الحكومة المغربية على التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام.

كما احتضن، يوم 25 أكتوبر 2022، الإعلان عن تأسيس «شبكة المقاولات والمقاولين ضد عقوبة الإعدام»، كفضاء جديد للمبادرات الترافعية من أجل إلغاء العقوبة.

وعلى المستوى الدولي، شاركت رئيسة المجلس في أشغال اللجنة الأكاديمية التحضيرية للمؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، وأكدت على أهمية إشراك الشباب والقضاة والفاعلين في مسارات الترافع من أجل الإلغاء. كما جددت، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي المنعقد ببرلين يوم 15 نونبر 2022، التأكيد على أهمية أدوار الفاعلين السياسيين، خاصة فيما يتعلق بالقطع مع التردد التشريعي.

2023: تكريس التراكم في انتظار الحسم التشريعي

ترافع المجلس من أجل اعتماد منهجية واضحة من طرف الحكومة والبرلمان لتنظيم حوار وطني حول إلغاء العقوبة، وهو التزام سابق ورد في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي تفاعل المغرب مع مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقد شكل التقرير السنوي برسم سنة 2023 محطة أساسية في هذا السياق، إذ خصص فيه محور خاص للحق في الحياة و إلغاء عقوبة الإعدام.

2024: تصويت تاريخي في أفق الإلغاء

في تصويت تاريخي شهده مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك خلال دورتها التاسعة والسبعين، صوتت المملكة المغربية لصالح القرار القاضي بوقف تنفيذ عقوبة الإعـدام، في استجابة لترافع وطني ولتوصيات المجلس، وفي خطوة نوعية تثبت التزام المملكة بضمانات الحق في الحياة وتطوير سياستها الجنائية.

واحتضن مقر المجلس بالرباط، مساء الثلاثاء 17 دجنبر 2024، لقاءً جمع شركاءه في الترافع وفاعلين آخرين لمتابعة مجريات التصويت مباشرة.

«خطوة كبرى في مسار راسخ في أفق الإلغاء التام والشامل... لحظة تاريخية ترسم استراتيجية جديدة لإعمال حقوق الإنسان بالمغرب.»

«نتمنى أن يواكب القانون الجنائي الجديد هذا التطور في الموقف المغربي وأن يقدم مشروعا جديدا إعمالا لتصويت المغرب لصالح قرار وقف تنفيذ عقوبة الإعدام... خطوة تاريخية ستمكننا من السير بوتيرة أسرع نحو إلغاء عقوبة الإعدام.»

آمنة بوعياش، رئيسة المجلس، 17 دجنبر 2024

2025: ترافع متجدد عبر وسائط متعددة

كرّس المجلس خلال هذه السنة مرحلة جديدة تقوم على إعداد وسائط تربوية وتواصلية ومؤسساتية من شأنها تعزيز النقاش العمومي، ونشر في هذا السياق كتيباً موضوعاتيا تحت عنوان «9 أسباب رئيسية لإلغاء عقوبة الإعدام بالمغرب»؛ كوثيقة تفكك المفاهيم وتستعرض، بأسلوب مبسط ومحكم، المرجعيات الدستورية والقانونية والواقعية التي تجعل من الإلغاء خيارا عقلانيا واستحقاقا لا مناص منه.

وشدد المجلس من خلال هذا الإصدار على أن عقوبة الإعدام «لا تتماشى مع مسار الإصلاح، ولا تنسجم مع الدينامية الحقوقية الشاملة التي تشهدها المملكة»، مؤكدا أن مناهضة العقوبة لم تعد مجرد خيار نظري، بل غدت ضرورة مادية لتكامل المنظومة التشريعية الوطنية.

كما حرص، بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام في العاشر من أكتوبر، على تنظيم لقاء موسع جمع مدافعين عن إلغاء العقوبة، إلى جانب شركاء مؤسساتيين وفاعلين من المجتمع المدني. وقد شكلت هذه المحطة السنوية امتدادا للممارسة التي دأب عليها المجلس لسنوات، باعتبارها فضاء استراتيجياً لتجديد التعبئة الجماعية، وتقييم المكاسب الحقوقية، وتنسيق الرؤى المستقبلية.

2026 : في قلب الديناميات العالمية

في إطار المؤتمر العالمي التاسع لإلغاء عقوبة الإعدام المنعقد بباريس، أعلنت السلطات المغربية عن طريق وزير العدل استضافة المملكة للمؤتمر العالمي العاشر لإلغاء عقوبة الإعدام بمدينة مراكش. وتشكل هذه الاستضافة محطة رمزية مزدوجة، باعتبارها المرة الأولى التي ينظم فيها هذا المؤتمر خارج أوروبا وكندا في بلد عربي و إسلامي، ولكونها تشكل تتويجا لمسار مؤسساتي ومجتمعي طويل في مجال الترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

XIII. ترافع تشريعي، مذكرات وآراء...

خلال السنوات القليلة الماضية، وجه المجلس عددا من المذكرات والآراء إلى المؤسسة التشريعية تطرقت لإلغاء عقوبة الإعدام، جمعت بين التحليل القانوني واستحضار المرجعيات الحقوقية، وانتهت إلى توصيات تروم تعزيز مواءمة المنظومة الجنائية مع الالتزامات الدستورية والدولية للمغرب.

المذكرة المتعلقة بمشروع القانون رقم 10.16 – 28 أكتوبر 2019[1]

أفرد المجلس لعقوبة الإعدام حيزا خاصا في مذكرته المقدمة إلى البرلمان بشأن مشروع القانون رقم 10.16 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، واعتبر إلغاءها قضية ملحة ومرتكزا لمنظومة جنائية إنسانية، وذكر بمرجعيات متعددة توزعت بين البعد الدولي والمقارن، والتأصيل الدستوري والوطني، ومسار الإصلاحات، ثم الاعتبارات العملية المرتبطة بجدوى العقوبة ومخاطرها.

واعتبر المجلس في مذكرته أن عقوبة الإعدام تتسم بعدم المساواة في تطبيقها؛ إذ تُوقع عادة على أشخاص ينتمون إلى الطبقات الأكثر هشاشة اجتماعيا وثقافيا، حيث تدفعهم ظروفهم القاسية أحيانا إلى ارتكاب جرائم خطيرة. علاوة على ذلك، غالبا ما يتعذر على هؤلاء الأشخاص أداء أتعاب مؤازرتهم، بما يمكن أن يوضح الظروف التي دفعتهم إلى الوقوع في حمأة الإجرام.

وأضاف المجلس أنه من الثابت أن عقوبة الإعدام ليست رادعة بأي شكل من الأشكال، حيث أثبتت دراسات قام بها علماء الإجرام أن نسبة الجريمة لا علاقة لها (ارتفاعا أو انخفاضا) بوجود أو عدم وجود عقوبة الإعدام في مدونة جنائية ما. والأهم من ذلك أن نسبة الجريمة لم ترتفع في البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام بسبب إلغائها. وعلاوة على ذلك، فإن فكرة الردع مرتبطة بعلنية تنفيذ العقوبة. وقد كان ذلك واردا وممارسا في عهود سالفة حيث كانت عقوبة الإعدام تُنفذ في المساحات العمومية ويُعلن عن تاريخ وساعة تنفيذها ويُحاط تنفيذها بطقوس تزيد من بشاعتها وتؤجج أقصى وأدنى وأقبح ما في الجمهور من غرائز. لكنها في وقتنا الراهن

1-https://cndh.ma/ar/mdhkrt-almjls-hwl-mshrw-alqanwn-rqm-1016-aldhy-yqdy-btghyyr-wttmym-mjmwt-alqanwn-aljnayy

تُنفذ عادة في سرية تامة، وغالبا ما يتم ذلك في مكان لا يرتاده الجمهور، قبيل الفجر وبحضور عدد قليل جدا من المسؤولين عن العدالة.

وشدد المجلس أيضا على مسألة «ممرات الموت» (les couloirs de la mort) التي يبقى فيها المدان بعقوبة الإعدام في وضعية مأساوية وفي حالة رعب يمكن أن تُنعت بأنها أبشع أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وأضاف من جهة أخرى أنه يُستفاد من ممارسة القضاء الوطني والوقائع الميدانية أن إلغاء العقوبة أصبح ضرورة ملحة لاستكمال البناء التشريعي والدستوري للمملكة.

رأي المجلس بشأن مشروع قانون المسطرة الجنائية[2]

قدم المجلس، سنة 2022، رأيه بشأن مشروع القانون رقم 01.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، وخصص محورا لعقوبة الإعدام تناول فيه مقتضيات المادة 430 من المشروع، التي تربط إصدار عقوبة الإعدام بإجماع القضاة المكونين لهيئة الحكم، مع التنصيص على هذا الإجماع في منطوق الحكم وتوقيعه من جميع أعضائها، إلى جانب المواد من 601 إلى 607 المتعلقة بتنفيذ العقوبة.

وفي هذا الإطار، جدد المجلس تأكيد موقفه المبدئي الداعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأوصى بحذف المواد من 601 إلى 607، وكذا الفقرة الأخيرة من المادة 430 المتعلقة بعقوبة الإعدام.

2-https://cndh.ma/ar/ray-almjls-alwtny-lhqwq-alansan-hwl-mshrw-qanwn-rqm-0118-btghyyr-wttmym-alqanwn-rqm-2201-almtlq-0

XIV. مواعيد منتظمة ومبادرات تربوية وفنية

«أرسم الإلغاء»

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظم المجلس، من 10 إلى 17 دجنبر 2021، معرضا فنيا حول إلغاء عقوبة الإعـدام، احتضنه الـرواق الفني «نويكة» بالرباط، وضم أعمالا أبدعها أطفال وشباب من مؤسسات تعليمية، خلال ورشات فنية نُظمت بشراكة مع فعاليات من المجتمع المدني المدافعة عن الإلغاء، والأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين بالدار البيضاء (سيدي البرنوصي) والرباط، والمدرسة العليا للفنون الجميلة بالدار البيضاء، تحت إشراف فنانين تشكيليين.

ووثق المجلس هذه التجربة في مؤلَّف خاص بعنوان «أرسم الإلغاء - من أجل مغرب بدون إعدام»، شمل الأعمال الفنية المنجزة خلال هذه المبادرة، وجمع تعبيرات الأطفال والشباب عن قيمة الحياة من خلال الفن.



فاضلي شيماء
40x40 سم الأكريليك على قماش

أصيل يسرى
40x40 سم • الأكريليك على

سخسوخ سفيان
40x40 سم الأكريليك على

عبة صفاء
40x40 سم الأكريليك على

عمراني جمالي آية
40x40 سم الأكريليك على

الزهري هاجر
40x40 سم الأكريليك على قماش

باحسين أسية
40x40 سم • الأكريليك على قماش

أجدي عبد الله
40x40 سم • الأكريليك على قماش

كفاط محمود
40x40 سم الأكريليك على قماش

الأمين أنور
40x40 سم الأكريليك على قماش

شرعي إيناس
40x40 سم • الأكريليك على

امجريح أميمة
40x40 سم الأكريليك على قماش

كمو سارة
40x40 سم الأكريليك على قماش



«شباب من أجل الإلغاء»- توسيع قاعدة الشباب المناصرين للحق في الحياة

خلال أبريل وماي 2026، أطلق المجلس، بشراكة مع التحالف المغربي ضد عقوبة الإعدام ومجلس أوروبا والمنظمة الدولية «معاً ضد عقوبة الإعدام»، مبادرة تروم تعزيز انخراط الشباب في الترافع من أجل الحق في الحياة و إلغاء عقوبة الإعدام. وشكّلت الورشات التفاعلية، التي نُظمت في الجهات الاثنتي عشرة للمملكة، بمشاركة شباب وشابات تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، الانطلاقة العملية لهذه المبادرة.



وتناولت الورشات محاور مترابطة، شملت الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعـدام في القانون الدولي لحقوق الإنسـان، والضمانات الدستورية للحق في الحياة، ولا سيما الفصل 20 من الدستور، ومقتضيات التشريعات الوطنية ذات الصلة بعقوبة الإعـدام، فضلاً عن التجارب الدولية والممارسات الفضلى في مجال الإلغاء، قانوناً وممارسةً. وفي ختام الورشات، انتخب المشاركون ممثليهم للمشاركة في اللقاء الوطني، بمعدل شابين عن كل جهة، ليبلغ مجموعهم أربعة وعشرين شاباً وشابة.

وتُوّجت هذه الدينامية بلقاء وطني احتضنه مقر المجلس بالـرباط يـوم 15 مـاي 2026، أسفر عن اعتماد إعلان صاغه الشباب

المشاركون تحت عنوان «شباب من أجل الإلغاء (انظر الملحق): شباب مغاربة من أجل إعمال الحق الدستوري في الحياة على نحو مطلق»، ووجّهوه إلى المؤتمر العالمي لإلغاء عقوبة الإعدام المنعقد بباريس, ويقوم هذا النداء على خمسة محاور: القناعة المبدئية والمرجعية الحقوقية؛ والإطار الدستوري والدولي الملزم؛ والانتقال من وقف تنفيذ أحكام الإعدام إلى الإلغاء القانوني الصريح والنهائي؛ والعدالة الجنائية البديلة؛ ثم التوصيات المنبثقة عن الورشات الجهوية. ويذكر أن هذه الدينامية التشاركية قد سجلت مشاركة أزيد من 240 شابة وشابا بين 18 و30 سنة، أغلبهم من الشابات (54,7%).

وأكدت رئيسة المجلس، خلال هذا اللقاء، أن توسيع قاعدة الداعمين لإلغاء عقوبة الإعدام هو أيضاً استثمار في وعي شباب قادر على حمل هذا النقاش، معتبرة أن بناء مجتمع يؤمن بالحق في الحياة يبدأ من ترسيخ قيم الكرامة والعدالة والإنسانية لدى الأجيال الجديدة.

ومن أبرز التوصيات التي تضمنها النداء، ملاءمة القانون الجنائي مع مقتضيات الفصل 20 من الدستور، من خلال حذف عقوبة الإعدام، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و إدراج العقوبات البديلة ضمن مسار إصلاح المنظومة الجنائية، فضلاً عن تعزيز التكوين المستمر للقضاة والمحامين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان.

«شباب من أجل الإلغاء» · أبريل – ماي 2026

240+	**54.7%**
شابة وشابا مشاركا	من المشاركين شابات
12	**24**
جهة احتضنت الورشات	ممثلا في اللقاء الوطني

الفئة العمرية 18–30 سنة. توج المسار بإعلان وُجّه إلى المؤتمر العالمي التاسع بباريس.

شباب من أجل الإلغاء (نداء)

شباب مغاربة من أجل فعلية مطلقة للحق الدستوري المطلق في الحياة

شباب شاركوا في ورشات منعقدة بالجهات الاثنتي عشرة للمملكة المغربية ولقاء وطني بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - أبريل-ماي2026

نحن، شابات وشباب من المغرب،

إذ نستحضر

- التحول المعياري الذي عرفه موقف المملكة المغربية على المستوى الدولي بخصوص إلغاء عقوبة الإعدام، من خلال التصويت التاريخي على قرار الإيقاف الكوني لتنفيذ عقوبة الإعدام خلال الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة، دجنبر 2024؛
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، في نونبر 2014؛
- المقتضيات الدستورية الحقوقية، ولا سيما الفصل 20 من دستور المملكة المغربية، الذي ينص على أن الحق في الحياة هو **أول الحقوق لكل إنسان، وأن القانون يحمي هذا الحق**
- توصية هيئة الإنصاف والمصالحة بالانضمام البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، على اعتبار أن هذه التجربة المغربية بمخرجاتها وتوصياتها، تجربة متميزة دوليا، غير مسبوقة إقليميا، ورائدة قاريا.
- الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، بما في ذلك أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها المملكة؛
- الوقف الفعلي لتنفيذ عقوبة الإعدام، المتواصل منذ أكثر من ثلاثة عقود؛
- الدينامية الترافعية الوطنية المتواصلة في مجال إصلاح منظومة العدالة الجنائية وتعزيز حماية الحقوق والحريات؛

وإذ نؤكد على

- أن الحق في الحياة يشكل حجر الزاوية لكل منظومة حقوقية متماسكة، باعتباره حقا مطلقا وركيزة للتمتع بكافة الحقوق، والذي يشكل، في نظرنا، أساسا قانونيا وأخلاقيا يدعم التوجه نحو الإلغاء التام والنهائي لعقوبة الإعدام

- أن تطور الفكر القانوني والحقوقي الوطني والدولي يكرس اتجاها واضحا لا لبس فيه نحو تجاوز عقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة قاسية ولا إنسانية وغير رادعة، غير متوافقة مع الكرامة الإنسانية ولا تتماشى مع تطور مفهوم العدالة وحماية حقوق الإنسان؛

و إذ نثمن التزام المملكة المغربية، بشكل طوعي و إرادي، بمواصلة مسار الوقف الفعلي والتنفيذي لعقوبة الإعدام، فإننا نذكر :

أننا شاركنا في ورشات نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على امتداد جهات المملكة الاثنتي عشرة، في إطار مقاربة تشاركية منفتحة، شكلت لنا فضاء للتعبير عن مواقف وتصورات جيل يسعى إلى المساهمة في تعزيز الأسس والضمانات الحقوقية ببلادنا.

إذ نُعرب عن اعتزازنا بنجاح هذه الدينامية التشاورية، التي عرفت انخراط أزيد من 240مشاركة ومشاركا، غالبيتهم من الشابات بنسبة بلغت 54,7في المائة من مجموع المشاركات والمشاركين،

و إذ نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير على منحنا فضاء للحوار والتفكير الجماعي، وعلى مواكبتنا في نقاشاتنا حول قضية حقوقية بامتياز، بما يعكس الالتزام المؤسساتي بتعزيز مشاركة الشباب و إدماجهن/ م في النقاشات الوطنية الكبرى ذات الصلة بإصلاح العدالة وتعزيز حقوق الإنسان؛

فإننا نعلن ما يلي

أولا: في القناعة المبدئية والمرجعية الحقوقية

- ·عقوبة الإعدام عقوبة قاسية لا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع التطور المعاصر لمنظومة حقوق الإنسان؛
- استمرارها داخل المنظومة الجنائية الوطنية يطرح إشكالات عميقة على مستوى حماية الحق في الحياة، أول الحقوق الإنسانية وأساس منظومة الحقوق؛
- التوجه الدولي العام يسير بشكل متسارع نحو الإلغاء الكلي لهذه العقوبة باعتبارها ممارسة غير قابلة للإصلاح، غير رجعية، ولا يمكن جبر أضراره ضمن المنظور الحقوقي الحديث.

ثانيا: في الإطار الدستوري والدولي الملزم

- قرار التصويت على قرار الوقف الكوني لتنفيذ عقوبة الإعدام يشكل محطة تاريخية مهمة في المسار الوطني، غير أنه يظل خطوة انتقالية تستدعي استكمالها بإصلاح تشريعي نهائي؛
- الدستور المغربي، من خلال تكريسه للحق في الحياة، يوفر أساسا دستوريا واضحا للانتقال نحو الإلغاء التام؛
- الالتزامات الدولية للمملكة، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، التي تدفع في اتجاه مواءمة التشريع الوطني مع المعايير الكونية لحقوق الإنسان.

ثالثا: في المطلب الجوهري نحو الإلغاء

نؤكد على ضرورة الانتقال من مرحلة وقف التنفيذ إلى مرحلة الإلغاء القانوني الصريح والنهائي لعقوبة الإعدام، بما يضمن حذفها من المنظومة الجنائية المغربية بشكل كامل وغير قابل للتراجع، وبما يكرس انسجام التشريع الوطني مع التطورات الدستورية والحقوقية الدولية،

رابعا: في العدالة الجنائية البديلة

- ضرورة تطوير منظومة عقوبات بديلة قائمة على مبادئ العدالة الإصلاحية، بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع وضمان حقوق الأفراد؛
- تعزيز السياسات الوقائية المرتبطة بالجريمة؛
- تكريس إعادة الإدماج الاجتماعي كخيار أساسي في السياسة الجنائية الحديثة.

خامسا: في التوصيات المنبثقة عن الورشات الجهوية

خلال الورشات الجهوية الاثنتا عشر، بلورنا نحن الشباب مجموعة من الأفكار تعكس إرادتنا في الدفع بمسار إلغاء عقوبة الإعدام باعتباره اختيارا حقوقيا و إنسانيا متقدما، يكرس سمو الحق في الحياة، ويعزز مسار العدالة، في أفق تعزيز منظومة جنائية منسجمة بصفة تامة مع قيم الكرامة والعدالة والحقوق.

وعليه، فإننا نوصي بما يلي

على المستوى التشريعي والمؤسساتي

- ملاءمة القانون الجنائي مع روح الفصل 20من الدستور، بحذف عقوبة الإعدام من المنظومة الجنائية المغربية؛
- المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام؛
- إدراج بدائل لعقوبة الإعدام ضمن مسار الإصلاح الجنائي الجاري، في إطار مقاربة العدالة الإصلاحية؛
- تعزيز التكوين المستمر للقضاة والمحامين وباقي الفاعلين القضائيين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان.

على المستوى التربوي والثقافي

- تعزيز إدماج ثقافة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية، على المستويين المدرسي والجامعي، بما يعزز الوعي الحقوقي لدى الأجيال الصاعدة؛

- دعم البحث العلمي والأكاديمي في مجالات السياسة الجنائية، مع إيلاء اهتمام خاص بدراسة بدائل عقوبة الإعدام.

على المستوى الإعلامي والمجتمعي

- مأسسة منتدى وطني دائم للشباب المدافعين عن حقوق الإنسان و إلغاء عقوبة الإعدام، تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما يضمن استمرارية النقاش والترافع الشبابي؛
- إطلاق حملات تواصلية و إعلامية ورقمية بهدف تفكيك التمثلات السلبية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان؛
- تعزيز فضاءات الحوار بين الشباب والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني حول القضايا الكبرى لحقوق الإنسان، بما يرسخ ثقافة المشاركة والتفاعل.

بناء على كل ما سبق،

فإننا، نحن الشباب المشارك في الورشات الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولقائه الوطني، نوجه هذا الإعلان إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وسائر الفاعلين الوطنيين، من أجل: فتح مسار وطني واضح، مؤسس ومنهجي، يفضي إلى الإلغاء النهائي لعقوبة الإعدام، في إطار إصلاح شامل لمنظومة العدالة الجنائية، عبر فتح نقاش شامل حول إلغاء عقوبة الإعدام، وتسريع مسار المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ختاما،

نحن، كشباب مؤمن بترسيخ الحق في الحياة،

بعد تبادل النقاش خلال الورشات المنعقدة في جهات المغرب الاثنتا عشر وخلال اللقاء الوطني، وبلورة هذه الرؤية المشتركة بشكل جماعي،

وتتويجا لهذه السيرورة التشاركية،

نؤكد التزامنا بتعزيز الترافع، في سياق قناعة راسخة توحدنا جميعا بكون عقوبة الإعدام لا تمثل رادعا حقيقيا للجريمة، ولا ضمانة للأمن، ولا تجسيدا للعدالة؛

عقوبة الإعدام انتهاك جسيم لا رجعة فيه للحق في الحياة، أسمى الحقوق الإنسانية وأقدسها.

تخليد اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

يخلّد العالم اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام في العاشر من أكتوبر من كل سنة. وقد جعل المجلس من هذه المناسبة محطة سنوية لتجديد الترافع من أجل الإلغاء، من خلال تخصيص موضوع رسالة ترافعية تعكس رهاناتها، وتنظيم مبادرات للتعبئة والتحسيس، بشراكة مع الشبكات المهنية والائتلاف والفاعلين المؤسساتيين.

ويعكس انتظام هذه المبادرات، على امتداد سنوات، ترسيخ هذه المناسبة، كمحطة لتقييم مسار الإلغاء، ورصد تطور النقاش بشأنه وطنيا ودوليا، وتجديد اللقاء والتفاعل بين مختلف الفاعلين.

سنة 2019، جدد المجلس موقفه الداعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام، مسلطاً الضوء على فئة كثيرا ما ظلت خارج دائرة النقاش، وهم أطفال الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، وما يترتب عن هذا الحكم من آثار تمتد إلى أسرهم وحياتهم.

وسنة 2020، نظم ندوة عن بُعد حول موضوع «عقوبة الإعدام بين القانون والممارسة»، في إطار مشروع يروم مواكبة البرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يعزز النقاش القانوني والحقوقي حول سبل الإلغاء.

أما سنة 2021، فقد خصص ندوة صحفية، يوم 14 أكتوبر، لتسليط الضوء على تجارب نساء ارتبطت مساراتهن القضائية بعقوبة الإعدام، سواء ممن صدرت في حقهن أحكام بالإدانة، أو استفدن من العفو، أو انتهت قضاياهن إلى البراءة؛ وهي تجارب تكشف عن البعد الإنساني للعقوبة، وعن مصائر لا تختزلها الأحكام القضائية وحدها.

وسنة 2022، نظم ندوة صحفية تزامنا مع نشر تسع شهادات انطلاقاً من 10 أكتوبر، تحت شعار «عقوبة الإعدام: طريق معبّد بالتعذيب». وقد أتاحت هذه الشهادات مقاربة العقوبة من زاوية التجربة الإنسانية، واستحضار ما قد يرافق مسارها من ألم ومعاناة، وما تثيره من أسئلة بشأن الكرامة الإنسانية وضمانات العدالة.

وسنة 2024، نظم ندوة صحفية تحت شعار «عقوبة الإعدام لا تحمي أحداً»، مجدداً التأكيد على ضرورة مواصلة الترافع من أجل الإلغاء، وعلى أن حماية المجتمع لا تنفصل عن صون الحق في الحياة والبحث عن سبل للعدالة لا تجعل من إنهاء الحياة جواباً عن الجريمة.

أما سنة 2025، فاحتضن مقره لقاء في سياق مواصلة هذا المسار وتجديد الالتزام المؤسساتي بإلغاء عقوبة الإعدام، وتعزيز النقاش العمومي بشأنها، بما يستند إلى مرجعية حقوق الإنسان و إلى ما راكمه المغرب من تطورات في هذا المجال.

وسنة 2026، تخليد اليوم العالمي تحت شعار «شهادات وقصص من أجل الحياة».

XV. شبكات موضوعاتية من أجل الإلغاء، وشركاء أساسيون في ترافع المجلس

1. الشبكات الموضوعاتية

على امتداد السنوات الماضية، واصل المجلس دعم المبادرات الرامية إلى خلق شبكات موضوعاتية بهدف نقل النقاش حول إلغاء عقوبة الإعدام إلى مختلف فضاءات المجتمع، حيث تتشكل الآراء وتُبنى المواقف. وشملت الشبكات فاعلين من مجالات متعددة، من برلمانيين ومحامين وإعلاميين وأساتذة، إلى أطباء ومقاولين ومهنيين من مشارب مختلفة. و فيما يلي، تقديم لبعض هذه الشبكات:

- شبكة البرلمانيات والبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام (2013، تأسست بمشاركة أكثر من 250 برلمانية وبرلمانيا من مختلف التوجهات، أسست بهدف تعزيز حضور قضية الإلغاء داخل المؤسسة التشريعية.
- شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام (2013)، من بين مبادراتها تنظيم مسابقة وطنية في المرافعات حول عقوبة الإعدام.
- شبكة الصحافيات والصحافيين ضد عقوبة الإعدام (2019): احتضن المجلس دينامية تأسيسها وواكبها، بالنظر إلى دور الإعلام في تشكيل الوعي العام و إغناء النقاش المجتمعي.
- شبكة نساء ورجال التربية والتعليم (2020): عقدت جمعها العام التأسيسي بمقر المجلس بالرباط في 14 نونبر 2020، امتدادا للترافع داخل الفضاء التربوي والتعليمي.
- شبكة المقاولات والمقاولين ضد عقوبة الإعدام (2022)، أُعلن عن تأسيسها بمقر المجلس في 25 أكتوبر 2022.
- شبكة الطبيبات والأطباء ضد عقوبة الإعدام (2026)

وتعكس هذه الشبكات تعدد مداخل الترافع وتكامل أدوار الفاعلين في الإسهام في ترسيخ ثقافة تحترم الحق في الحياة والكرامة الإنسانية، و إبقاء النقاش حول إلغاء عقوبة الإعدام حاضرا في مختلف مكونات المجتمع.

وتعتبر التجربة المغربية على المستوى الدولي، واحدة من التجارب الوطنية المهمة في هذا المجال خاصة فيما يخص تجربة شبكة البرلمانيات والبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام.

شبكات موضوعاتية تنقل النقاش إلى المجتمع

2013 **البرلمانيات والبرلمانيون** أكثر من 250 عضوا	**2013** **المحاميات والمحامون** مسابقة وطنية للمرافعات	**2019** **الصحافيات والصحافيون** دور الإعلام في الوعي العام
2020 **نساء ورجال التعليم** النقاش داخل المدرسة	**2022** **المقاولات والمقاولون** تأسست بمقر المجلس	**2026** **الطبيبات والأطباء** أحدث الشبكات

2. شركاء أساسيون

يشكّل الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، إلى جانب المرصد المغربي للسجون وجمعية «معا ضد عقوبة الإعدام»، وشبكات البرلمانيين والمحامين والصحافيين والأساتذة والمقاولين والأطباء، شركاء أساسيين للمجلس في الترافع من أجل الإلغاء. وقد تجسّد هذا التعاون في تنظيم مبادرات مشتركة متعددة، من بينها ندوات صحفية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، وأنشطة ترافعية تروم تعزيز النقاش العمومي وتوسيع دائرة المدافعين عن الحق في الحياة.

XVI. تعاون دولي وإقليمي

رافق البعد الدولي ترافع المجلس في كل مراحله، سواء عبر المشاركة في المؤتمرات العالمية، أو التفاعل مع آليات مجلس حقوق الإنسان، أو الانخراط في الشبكات الجهوية والإفريقية. وفيما يلي تذكير ببعض محطاته :

المؤتمر العالمي السابع لمناهضة عقوبة الإعدام (بروكسيل، من 26 فبراير إلى فاتح مارس 2019): نظم المجلس، في فاتح مارس 2019، لقاء حول دور المؤسسات الوطنية عبر العالم في الترافع والتعبئة ضد عقوبة الإعدام، وقدم خلال حفل الاختتام نداء موجه إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للرفع من انخراطها في هذا المجال.

الندوة الافتراضية مع المؤسسات الوطنية الإفريقية (30 أبريل 2020): بمشاركة الجمعية الفرنكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات من مالي وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر وتوغو وبنين ورواندا ومدغشقر، لتبادل الممارسات وتقديم الدليل الموجه للمؤسسات الوطنية.

الدورات المتتالية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف: حضرت قضية إلغاء عقوبة الإعدام إلى جانب مناهضة التعذيب في صلب أشغال المجلس، والتقرير الموازي أمام مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل: أشار المجلس إلى أن إلغاء عقوبة الإعدام قانونا يشكل أحد أهم التحديات المستمرة في مجال حماية حقوق الإنسان.

لقاءات اللجنة الأكاديمية التحضيرية للمؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام: عينت رئيسة المجلس عضوا فيها في إطار المؤتمر الثامن (برلين) والتاسع (باريس).

المؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام (برلين، 15 نونبر 2022): جددت رئيسة المجلس التأكيد على دور الفاعل السياسي من أجل القطع مع التردد التشريعي.

المؤتمر العالمي التاسع (باريس، 2026): شارك فيه وفد هام برئاسة رئيسة المجلس يضم ممثلين للشباب، وتم فيه إعلان احتضان المملكة للمؤتمر العالمي العاشر لإلغاء عقوبة الإعدام بمراكش؛ وهي المرة الأولى التي ينظم فيها هذا المؤتمر على مستوى القارة الإفريقية ومن طرف بلد اسلامي.

XVII. من أجل أطفالنا- آمنة بوعياش

نشر في 5 أكتوبر 2020

لقد فجعنا وخيم هول الصدمة والحزن علينا جميعًا بسبب الموت المأساوي للصغير عدنان؛ لقد انتابنا غضب كبير ورعبٌ شديد من جراء همجية مثل هذا الفعل وفظاعة هذا العنف الذي يمس حياة أطفالنا ويهددها بشكل خطير.

أمام هول الصدمة ووحشية الأفعال، لم يتوان المواطنون عن التعبير عما خالجهم من حزن وغضب والإعراب لوالدي الأطفال الثكالى والمفجوعين عن أحر تعازيهم وكامل تضامنهم وتعاطفهم معهم، حتى أن البعض دعا إلى الانتقام من الجاني وقتله لشناعة الجريمة.

إن حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدائم على تتبع مستجدات مجتمعنا، جعله يتابع باهتمام كبير النقاش الحي في الفضاء العام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي حول عقوبة الإعدام ومسألة الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأطفال (البيدوفيليا).

في هذا السياق، ارتأيت، كمغربية ومدافعة عن حقوق الإنسان، أن أتقاسم معكم بعض الأفكار حول هاذين الموضوعين اللذين يهماننا جميعًا ويشغلاننا بشكل كبير.

لا بد من التأكيد، بادئ ذي بدء، على أن النضال الطويل لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان ضد عقوبة الإعدام لا تحكمه أية أيديولوجية أو ثقافة معينة، ولا أية دوغمائية مملاة من «الغرب»، بل إنه نضال نابع، بالأحرى، من التفكير والبراغماتية والتشبث بمبادئ الكرامة والعدل والحرية الكونية؛ لأن إلغاء عقوبة الإعدام هو أكثر من متطلب لدولة الحق والقانون؛ إنه ضروري لكل مجتمع عادل وحر حيث لا تحظى كرامة المواطنين بالاحترام فحسب، بل وتحظى بالحماية أيضا.

وتظل عقوبة الإعدام، بالفعل، أحد الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة، هذا الحق الأصلي والسامي والمطلق الذي بدونه لا وجود لأية حرية أو عدالة.

وهذا ما دفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقبله المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة، في تقريرها النهائي، إلى الدعوة إلى مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام تحت أي ظرف كان. ومن المفيد التذكير، في هذا السياق، بأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - وهي محكمة تنظر في الجرائم الأكثر خطورة والأكثر بشاعة والأكثر همجية التي يمكن تصورها، كالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية- لا ينص على عقوبة الإعدام ضمن العقوبات التي يحددها. و إن دل ذلك على شيء فإنه في الحقيقة يدل على أن هذه العقوبة تبقى خطا أحمر لدى كل الذين يدافعون بكل صدق عن الكرامة والعدالة.

وعلى المستوى الوطني، فإن الفصل 20 من دستورنا واضح وحاسم ودون أي التباس، عندما يعتبر أن «الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان. ويحمي القانون هذا الحق.»، فالقانون الأسمى في البلاد لا ينص على أي استثناءات للحق في الحياة، كيفما كانت، بل يضع أيضا على المشرع الواجب الدستوري لحماية هذا الحق من أي مس أو انتهاك.

وبالنسبة للمترددين الحائرين في مسألة لادستورية عقوبة الإعدام، يأتي الفصل 22 من الدستور ليرفع كل لبس ولا يترك أي مجال للشك، بتأكيده على أنه «لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة». وفي نظري لا يمكن أن يكون هناك حظر قاطع أكثر من هذا.

إذن، فتطبيق عقوبة الإعدام بالمغرب لا دستوري.

إن عقوبة الإعدام ليست عقوبة لا دستورية فقط لأنها تقوض الحق المقدس في الحياة، بل لأنها أيضًا عقوبة تؤدي إلى تعنيف (brutalization) المجتمع و لها تأثير همجي على المجتمع. لا ينبغي أن نتفاجأ، بالتالي، من أن مواطني المجتمعات التي تطبق فيها عقوبة الإعدام، وبالتالي لا تحترم فيها الدولة بنفسها الحق في الحياة، أقل ميلا لاحترام هذا الحق، وأن يسجل بهذه المجتمعات ميل أكبر إلى ارتكاب أفظع الجرائم وأكثرها وحشية. ذلك لأنه ليس لعقوبة الإعدام أي تأثير رادع؛ بل على العكس من ذلك، فهي تغذي دائرة العنف التي تحاصرالمجتمع، الذي يتبنى منطق الانتقام كإطار جنائي.

هذا ما يؤكده ونستشفه أيضا من انخفاض معدلات جرائم القتل في الدول التي ألغت عقوبة الإعدام. من المستحيل، إذن، استنتاج أي فعالية لهذه العقوبة. على العكس، لن يؤدي تطبيق عقوبة الإعدام إلا إلى إثارة شعور عميق بالظلم والتعطش المستمر للعنف والترهيب.

والأحرى، أن يبقى اليقين من المتابعة الحتمية عند ارتكاب أي جرم، وليست تصفية الشخص، مقرونا بالوقاية من حالات العود، أنجع الطرق وأكثرها فعالية في مكافحة الجريمة، سواء من خلال رفع المؤهلات التقنية والعلمية للشرطة وتعزيزها من أجل حل أكبر عدد ممكن من القضايا، وهذ أمر رادع في حد ذاته، أو من خلال برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والدعم السيكولوجي لمنع حالات العود قدر الإمكان.

وبالتالي، يمكن الجزم بأن مكافحة الإفلات من العقاب، من خلال نظام قضائي فعال وقانون جنائي مناسب تطبق وفقه العقوبات المتناسبة بشكل يمكن التنبؤ به، تساعد في الحقيقة على خفض معدلات الجريمة، وليس تطبيق الأحكام بطريقة عشوائية و غير مؤسسة.

أخيرا، ونظرا لغاية عقوبة الإعدام وللوجود الحتمي للأخطاء القضائية، حتى في الأنظمة القضائية الأكثر كفاءة- لأن الخطأ من طبيعة البشر – ولاستحالة الاستدراك أو الانتصاف أو جبر الضرر في حال تطبيق عقوبة الإعدام و إزهاق روح بريئة، فإن ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام تصبح مستعجلة، لأن العدالة يجب أن تحمي نفسها من الوقوع فيما لا يغتفر.

لنعد إلى قضية الصغير عدنان، رمز البراءة التي نهبت واغتصبت بشكل مأساوي ومفجع، التي أججت مشاعر الغضب وشديد الإحساس بالألم والحكرة في المجتمع بأكمله. وفي خضم تأجج المشاعر من هول الصدمة، ارتفعت أصوات للمطالبة بتطبيق عقوبة الإعدام على مرتكب الفعل، الذي سيبقى بالنسبة لي بلا اسم ولا وجه، لأنه لا يستحق لا لقبا ولا هوية.

وحتى لو افترضنا جدلا أنه جرى تنفيذ عقوبة الإعدام، على الرغم من كونها عقوبة غير رادعة وغير فعالة ومضرة بالمجتمع (وهذا أمر يجب التأكيد عليه دائما)، فإن ذلك لن يحل بأي حال من الأحوال إشكالية الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأطفال في المغرب، لأن الأحكام القانونية ذات الصلة تظل أحكاما ملتبسة ومرتبكة وغير استباقية، علاوة على أن القانون لا يطبق بشكل مؤسس وممنهج.

ووفقا لما ينص عليه الفصل 486، يعرف القانون الجنائي المغربي الاغتصاب ب «مواقعة رجل لامرأة بدون رضاها»؛ وتأويل مصطلح «المرأة» هو الشخص الراشد من جنس الأنثى - أو في سن الزواج (دون أي تعريف للسن القانونية للرضا). ويعاقب على الاغتصاب، الذي يعتبر جريمة، بالحبس خمس سنوات في الحد الأدنى والغريب في قانوننا الجنائي هو أنه في حالة «مواقعة رجل لامرأة بدون رضاها» وعندما يكون الرجل المغتصب زوج المرأة المغتصبة، لا يعتبر ذلك فعل اغتصاب، رغم أن هذا الاستثناء غير منصوصٍ عليه بالمرة في القانون.

ويصنف القانون الجنائي جميع الحالات الأخرى، سواء تعلق الأمر بأطفال قاصرين، من كلا الجنسين، أو اغتصاب شخص بالغ لشخص بالغ من نفس الجنس، ضمن حالات «هتك العرض»، التي تعتبر جنحة عندما ترتكب دون عنف، ويعاقب عليها بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات؛ وتعتبر جريمة في حال كان ارتكابها مقرونا باستخدام العنف. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن القانون الجنائي لا يقدم أي تعريف لمصطلح «هتك العرض»، بحيث يمكن، على سبيل المثال، أن تطبق الأحكام المتعلقة بجنحة «هتك العرض بدون عنف» في حالات زنا المحارم ضد أطفال قاصرين كما يمكن تطبيقها في قضية يافعين، فتاة وصبي، في حالة ما إذا ضبطا ممسكين بيدي بعضهما البعض في الشارع العام!

نفس الأمر ينطبق أيضا على «العنف»، الذي لا يحدد له القانون أي تعريف. ففي بعض الأحيان يعتبر العنف عنصرا مفترضا في هتك العرض، وفي أحيان أخرى لا يعتبر كذلك. وبسبب التطبيق غير المتكافئ والعشوائي لهذا المصطلح، يمكن أن نشهد أحيانا عقوبات ضعيفة للغاية وغير متناسبة مع خطورة الأفعال المرتكبة.

هذا ما يؤكد في الأخير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أن اليقين من حتمية المتابعة القضائية الصارمة ومحاربة الإفلات من العقاب يظلان أنجع وسيلة لمحاربة الجريمة، وهو ما نشهده في المغرب بشكل يومي. فكل يوم يفلت عدد من مرتكبي جرائم الاغتصاب من العدالة ومن العقاب بعد تراجع والدي الضحية عن الشكاية،

مقابل «تعويض» مالي أو زواج العار. هكذا يُشترى صمت الضحايا كل يوم بثمن باهظ، ثمن يدفعه ويتحمل تبعاته المجتمع بأسره.

لذلك لا يمكن للنيابة العامة، في أي وقت، أن تسمح بالتراجع عن إجراءات المتابعة ضد أي متهم في قضية اغتصاب، بحيث يجب أن تشرع في اتخاذ الإجراءات القانونية بمبادرة منها، وهنا نتحدث بالفعل عن رادع حقيقي، يتجلى في الشروع بشكل تلقائي وبشكل ممنهج في إجراءات المتابعة، دون أن يكون هناك أي مجال للتراجع أو التنازل أو الهروب من قبضة العدالة.

وقد كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دعا في مذكرته حول مشروع القانون 10.16 الذي يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي إلى إعادة تعريف الاغتصاب ليشمل جميع أشكال الاعتداء الجنسي، بغض النظر عن جنس الضحية أو المغتصب أو العلاقة بينهما أو وضعهما، كما أوصى ب «بتشديد العقوبات في حالات الاغتصاب أو زنا المحارم، خاصة عندما يتعلق الأمر بأطفال قاصرين أو غير قادرين على التعبير عن الرضا، حتى يتأتى وضع حد لالتباس والإفلات من العقاب اللذين يقترنان عادة بهذه الحالات».

ولأن مصطلح «هتك العرض» لا يعكس في الحقيقة خطورة الجريمة المرتكبة، ولأن تعريف الاغتصاب، كما أوضحنا، فيه كثير من الالتباس ويمكن أن يكون مضللا، فإن الحكمة تقتضي استبدال هذين المصطلحين بمصطلح «الاعتداء الجنسي» الذي يشمل جميع أشكال الاعتداء أو العنف الجنسيين، مهما كانت الظروف، من أجل ضمان حماية الضحايا على النحو الأمثل.

وهذا ما من شأنه أن يعكس نقلة حقيقة في براديغم تأويل القانون وتطبيقه، بشكل يسمح، على وجه التحديد، باعتبار الاعتداء الجنسي بمثابة اعتداء على السلامة الجسدية وليس انتهاكًا لنظام الأسرة كما هو عليه الحال اليوم .

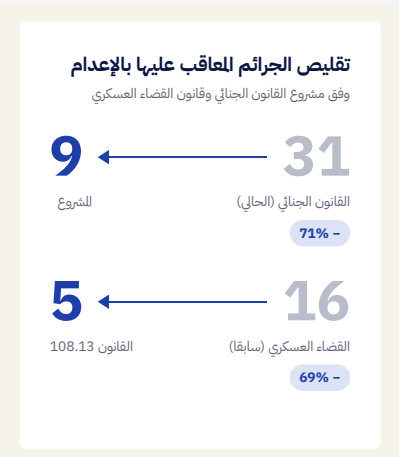
وبالمثل، يجدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان موقفه الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام، أخذاً بعين الاعتبار جميع الحجج الموضحة أعلاه، ويدعو الحكومة إلى التصويت لصالح قرار الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 2020؛ و إعمال أحكام الفصل 20 من دستور المملكة.

هكذا سنتمكن من تكريم أطفالنا الضحايا و إحياء ذكرى براءتهم. فلنتعبأ جميعا من أجل رموز الحياة، من أجل عدنان ومن أجل إكرام وغيرهما حتى يتردد صدى معاناتهما في قوانيننا وتتحقق العدالة.

الحق في الحياة
في تقارير المجلس السنوية

التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019 «فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات»

1. تم وقف تنفيذ عقوبة الإعدام فعليا منذ 1982، مع استثناء واحد في سنة 1993، ومع ذلك، لا يزال القضاة يصدرون أحكاما بالإعدام. حيث صدر سنة 2019، 11 حكما ابتدائيا و11 قرارا استئنافيا بالإعدام. ويبلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام حاليا 70 شخصا، منهم امرأة واحدة. وتجدر الإشارة إلى استفادة عدد من المحكوم عليهم بالإعدام من العفو الملكي، منهم 33 خلال سنة 2019.
2. يولي المجلس عناية خاصة للمحكومين بالإعدام ويحرص على:
   - القيام بالتحري بشأن أوضاع المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام؛
   - تتبع الأوضاع الصحية للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام (الأمراض المزمنة، الأمراض النفسية والعقلية)؛
   - تتبع المسار القضائي، بما في ذلك تعيين محام للمحكوم عليهم بالإعدام الذين لم يستأنفوا الحكم الصادر بحقهم؛
   - دعم حالة المدانين في وضعية هشة، والمساعدة على إعادة إدماج المحكوم عليهم بالإعدام الذين حصلوا على عفو استثنائي؛
   - الترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام ودعم كافة المبادرات الوطنية الرامية إلى مناهضة عقوبة الإعدام.
3. نص مشروع القانون الجنائي على تقليص عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام من 31 إلى 9. أما قانون القضاء العسكري رقم 108.13 4، فقد قلص عدد هذه الجرائم من 16 إلى 5.
4. عمل المجلس على تتبع وضعية إحدى النساء التي كانت تعاني من أمراض مزمنة (السكري، الضغط الدموي، أمراض عصبية، مرض السرطان...) مع غياب الدعم العائلي منذ صدور الحكم عليها بالإعدام، كما كانت تخضع لعلاج كيميائي بعد إجرائها لعملية جراحية. ونظرا لظروفها الصحية والنفسية والاجتماعية، استفادت من عفو ملكي بمناسبة ذكرى عيد العرش لسنة 2019، ثم أفرج عنها في شتنبر 2019 وواصل المجلس دعم هذه الحالة اجتماعيا بتنسيق مع قطاعات أخرى.



5. في إطار إعداد مشروع تقرير للمجلس حول المحكومين بالإعدام، قام المجلس بزيارات لهذه الفئة من السجناء بمختلف المؤسسات السجنية. كما قامت رئيسة المجلس، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام (10 أكتوبر 2019)، بعقد لقاء مفتوح مع جميع المحكومين بالإعدام المتواجدين بالسجن المركزي

بالقنيطرة، تم خلاله مناقشة ظروف اعتقالهم والاستماع لشهاداتهم، والحرص على بعث الأمل لديهم من خلال حثهم على الانخراط في برامج التعليم والتكوين.

6. ويحرص المجلس على المساهمة في الحوار الوطني حول هذا الموضوع من خلال مشاركته ودعمه لمختلف المنظمات العاملة في المجال على الصعيدين الوطني والدولي، ويقوم بالترافع مع الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال مناهضة عقوبة الإعدام. وعمل أيضا على مواكبة ذلك بإطلاق حملة ترافعية عن طريق مختلف وسائل الإعلام، من أجل التعبئة في اتجاه القطع مع التردد التشريعي فيما يخص إلغاء هذه العقوبة. كما حرص المجلس على دعم الدينامية الجديدة المرتبطة بإعادة هيكلة الشبكة البرلمانية لمناهضة عقوبة الإعدام.

7. كما نظم المجلس دورة تكوينية لفائدة المحامين الشباب المتمرنين بمعهد الرباط - ادريس بنزكري - لحقوق الإنسان بهدف تمكينهم من مبادئ وقيم حقوق الدفاع في إطار حقوق الإنسان بما فيها مناهضة عقوبة الإعدام.

8. وعلى المستوى الدولي، شارك المجلس في اتخاذ العديد من المبادرات لمناهضة عقوبة الإعدام، ومنها:

- عقد شراكة مع جمعية «معاً ضد عقوبة الإعدام» (ECPM)؛
- المشاركة في المؤتمر السابع لمناهضة عقوبة الإعدام في مارس 2019 ببروكسيل المنظم بمبادرة من جمعية جميعا ضد عقوبة الإعدام، حيث نظم المجلس بتعاون معها (ECPM) ورشة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز التعبئة للترافع لمناهضة عقوبة الإعدام، وصدر على إثرها نداء للمؤسسات الوطنية من أجل تقوية وتوسيع جهودها لمناهضة عقوبة الإعدام.

9. كما يعمل المجلس على تقديم ملاحظات واقتراحات بشأن مشاريع القوانين، موليا اهتماما خاصا للمقتضيات المتعلقة بمناهضة عقوبة الإعدام وما يتصل بها من قضايا. وفي هذا السياق، طالب المجلس من خلال رأيه بخصوص مشروع القانون رقم 10.16 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي بتاريخ 28 أكتوبر 2019 بإلغاء عقوبة الإعدام.

فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، فإن المجلس يوصي الحكومة بما يلي:

- إلغاء عقوبة الإعدام من القانون ومن الممارسة؛
- المصادقة على البرتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛
- التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بوقف العمل بعقوبة الإعدام

التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2020 «كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد»

الحق في الحياة

1. واصل المجلس رصد مدى احترام الحق في الحياة وعدم المساس به بأي شكل أو تحت أي ذريعة، وخاصة من خلال تتبع حالات المحكومين بالإعدام وحالات الإضراب عن الطعام، ورصد بعض حالات وفيات المحرومين من حريتهم بفعل جائحة كوفيد 19 سواء في أماكن الحرمان من الحرية أو في المستشفيات.

2. بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام حتى نهاية 2020 ما مجموعه 74 شخصا من بينهم سيدتان، إحداهما صدر في حقها حكم نهائي والأخرى مازال ملفها رائجا أمام المحاكم، في حين صدر حكم نهائي في حق 46 من الذكور ومازال 26 ملفا في طور المحاكمة. واستفاد خلال نفس السنة اثنان (2) من المحكوم عليهم بالإعدام من العفو الملكي، حيث تم تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد. وقد عمل المجلس على متابعة هذه الفئة من السجناء من خلال زيارات قام بها على المستوى المركزي أو الجهوي أو من خلال التواصل مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومندوبياتها الجهوية ومدراء المؤسسات السجنية خلال فترة الحجر الصحي. كما قام بمراقبة أوضاعهم الصحية، وخاصة المصابين بالأمراض المزمنة والأمراض النفسية والعقلية، ومواكبتهم خلال مرحلة التقاضي، بما في ذلك تعيين محام لمن لم يستأنفوا الحكم الصادر في حقهم، ودعم الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام والموجودين في وضعية هشاشة.

3. واصل المجلس ترافعه على المستوى الوطني والدولي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة. واستند في ترافعه على التأصيل الدستوري للحق في الحياة المنصوص عليه في الفصل 20 كما يترافع المجلس ضد حجج بعض الفاعلين السياسيين التي يعتمدون عليها للإبقاء على عقوبة الإعدام، حيث يعتبر المجلس أنه ليس هناك عوامل اجتماعية وثقافية خاصة بالمجتمع المغربي قد تبرر الإبقاء على هذه العقوبة. كما أنها تبقى غير رادعة وغير فعالة، ولن تساهم في الحد من تزايد الجريمة.

4. اتخذ المجلس باستمرار موقفا واضحا ومعللا بهذا الخصوص، حيث سبق له أن أوصى في مذكرته المقدمة إلى البرلمان بخصوص مشروع القانون رقم 10.16 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي بتاريخ 28 أكتوبر 2019 بإلغاء عقوبة الإعدام. كما حرص المجلس على المساهمة في الحوار الوطني حول هذا الموضوع من خلال مشاركته ودعمه لمختلف المنظمات الداعمة للإلغاء ودعم وتشجيع دينامية العديد من الفاعلين على المستوى الوطني، وخاصة شبكة البرلمانيين والبرلمانيات لمناهضة عقوبة الإعدام، وكذلك شبكات المحامين والصحفيين ونساء ورجال التربية والتعليم، حيث احتضن مقر المجلس في 14 نونبر 2020 الجمع العام التأسيسي لشبكة نساء ورجال التربية والتعليم من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

5. كما شاركت رئيسة المجلس في ندوة نظمتها شبكة البرلمانيات والبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام، بتاريخ 23 دجنبر 2020 حول «دور المؤسسة التشريعية في إلغاء عقوبة الإعدام وفقاً للدستور. « وأكدت خلالها على الدور الحاسم للسلطة التشريعية في إلغاء عقوبة الإعدام والحسم مع التردد الحاصل ما

بين تقليص عدد الجرائم والإلغاء، وذلك طبقا للدستور كما أشارت إلى أن إلغاء عقوبة الإعدام سيكون له انعكاس مجتمعي وثقافي قوي وكبير على تملك الحقوق الأساسية الأخرى واحترامها من طرف الجميع.

6. وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، الذي يصادف العاشر من أكتوبر من كل سنة، نظم المجلس والائتلاف المغربي ضد عقوبة الإعدام وجمعية جميعا ضد عقوبة الإعدام وشبكة برلمانيات وبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام وشبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام وشبكة الصحافيات والصحافيين من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، ندوة عن بعد حول موضوع «عقوبة الإعدام بين القانون والممارسة»، بتاريخ 6 أكتوبر 2020 واندرج هذا اللقاء في إطار مشروع مواكبة البرلمانيين والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني لإلغاء عقوبة الإعدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

7. وبمناسبة تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في منتصف شهر دجنبر 2020، وجه المجلس بتاريخ 11 نونبر 2020 نداء إلى السلطات المغربية من أجل التصويت لصالح القرار الأممي بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام. وفي هذا الصدد، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار في 16 دجنبر 2020، حيث تزايد عدد المصوتين لصالحه الذي بلغ 123 دولة، في حين صوتت ضده 38 دولة وامتنعت عن التصويت 24 دولة من بينها المغرب.

8. شارك المجلس بتاريخ 30 أبريل 2020 في ندوة عبر الإنترنت نظمتها جمعية جميعا ضد عقوبة الإعدام والجمعية الفرنكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان من مالي وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر وتوغو وبنين ورواندا ومدغشقر. وتوخت الندوة تبادل الممارسات والتجارب المتعلقة بالموضوع وكذلك تقديم الدليل الجديد الموجه للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والذي أعدته جمعية جميعا ضد عقوبة الإعدام.

9. بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان شاركت رئيسة المجلس في ندوة رفيعة المستوى نظمتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية حول «عقوبة الإعدام في الفضاء الفرنكفوني الاتجاهات والتحديات والآفاق». وشكلت هذه الندوة الافتراضية فرصة لممثلي الدول والحكومات والخبراء لمناقشة تجاربهم فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام والتفكير الحر والمنفتح حول هذا الموضوع.

10. كما حرص المجلس على إدراج موضوع الحق في الحياة وضرورة إلغاء عقوبة الإعدام في مختلف الدورات التكوينية التي نظمها لفائدة الفاعلين والأطراف المعنية.

فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، يؤكد المجلس على توصياته التالية:

- إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة؛
- المصادقة على البرتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛
- التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بوقف العمل بعقوبة الإعدام؛
- متابعة الحوار الوطني حول عقوبة الإعدام كما جاء في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2021، «تداعيات كوفيد 19 على الفئات الهشة ومسارات الفعلية»:

الحق في الحياة

واصل المجلس رصد مدى احترام الحق في الحياة وعدم المساس به بأي شكل أو تحت أي ذريعة، وخاصة من خلال تتبعه لحالات المحكومين بالإعدام وحالات الإضراب عن الطعام، ورصد بعض حالات وفيات المحرومين من حريتهم سواء في أماكن الحرمان من الحرية أو في المستشفيات.

1. تبقى عقوبة الإعدام انتهاكا جسيما للحق في الحياة، الذي يعد حقا أصيلا وساميا ومطلقا وبدونه لا وجود لأية حرية أو عدالة. وبلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام حتى نهاية 2021 ما مجموعه 78 شخصا من بينهم سيدتان، إحداهما صدر في حقها حكم نهائي، والأخرى مازال ملفها في مرحلة النقض، في حين صدر حكم نهائي في حق 53 من الذكور ومازال 23 ملفا في طور المحاكمة. وبلغ عدد المحكوم عليهم في قضايا الحق العام 61 شخصا، في حين أن 17 شخصا محكوم عليهم نهائيا في قضايا التطرف والإرهاب. ويتوزع السجناء المحكومون بالإعدام بين السجن المركزي بالقنيطرة (24) ، وبالسجن المركزي مول البركي بإقليم آسفي (22) أما باقي المحكومين فهم موزعون على باقي المؤسسات السجنية. ولم يستفد خلال سنة 2021 أي من المحكوم عليهم بالإعدام من العفو الملكي.

2. وعمل المجلس على متابعة هذه الفئة من السجناء من خلال زيارة تسعة (09) محكومين بالإعدام قام بها على المستوى المركزي أو الجهوي. وبهذا الخصوص، وبمناسبة اليوم العالمي لإلغاء عقوبة الإعدام، زارت اللجنة الجهوية الدار البيضاء - سطات السجناء المحكومين بعقوبة الإعدام بتاريخ 13 أكتوبر 2021 للوقوف على أوضاعهم. كما تواصل المجلس في هذا الشأن مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومندوبياتها الجهوية ومدراء المؤسسات السجنية. كما قام بمراقبة أوضاعهم الصحية، وخاصة المصابين بالأمراض المزمنة والأمراض النفسية والعقلية، ومواكبتهم خلال مرحلة التقاضي، ودعم الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام والموجودين في وضعية هشاشة.

3. ويرى المجلس أن الولاية التشريعية بعد انتخابات 8 شتنبر 2021 من شأنها أن تشكل فرصة سانحة من أجل القطع مع التردد التشريعي في إلغاء عقوبة الإعدام من كافة مقتضيات مشروع القانون الجنائي. ويذكر بهذا الخصوص بمضامين مذكرته المقدمة إلى البرلمان بخصوص مشروع القانون رقم 10.16 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي بتاريخ 28 أكتوبر 2019، حيث أوصى فيها بإلغاء عقوبة الإعدام.

4. كما واصل المجلس ترافعه على المستوى الوطني والدولي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة. واستند في ترافعه على التأصيل الدستوري للحق في الحياة المنصوص عليه في الفصل 20 وكذا مختلف الالتزامات الدولية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان. واعتبر المجلس في ترافعه أن عقوبة الإعدام هي واحدة من أخطر الانتهاكات التي تطال الحق في الحياة، وتنبثق عنه باقي الحقوق والحريات. كما يعتبر

المجلس أن هذه العقوبة غير فعالة في الحد من الجرائم، مهما كانت بشاعتها، وأنها غير رادعة وغير فعالة وضارة بالمجتمع ، ولن تحل مشاكل الجريمة بأي حال من الأحوال.

5. وفي إطار هذا الترافع، عقد المجلس ندوة صحفية في 24 غشت 2021 بشراكة مع الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وشبكات المجتمع المدني المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام، وذلك بمعهد الرباط إدريس بنزكري لحقوق الإنسان، حيث تم التأكيد على أنه لا توجد عوامل اجتماعية وثقافية محددة خاصة بالمجتمع المغربي من شأنها أن تبرر مراعاة أي خصوصية تتعلق بمسألة عقوبة الإعدام.

6. كما يضطلع المجلس بدور ريادي في الحوار والنقاش مع المنظمات غير الحكومية وشبكات المحامين والصحفيين والمدرسين والبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام. وفي هذا الإطار، نظم المجلس، بشراكة مع الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام والمرصد المغربي للسجون والجمعية الدولية «معا ضد عقوبة الإعدام» ورشتين تشكيليتين تحت شعار أرسم إلغاء عقوبة الإعدام بالدار البيضاء وبالرباط يومي 25 و 26 أكتوبر 2021 لفائدة تلميذات وتلاميذ أكاديمية سيدي البرنوصي، و إعدادية السوسن بالرباط. وبشراكة مع نفس الائتلاف نظم المجلس في 14 أكتوبر 2021 ندوة صحفية بمقر المجلس، تم خلالها تجديد الالتزام بالمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام والنهوض بالحماية الكاملة للحق في الحياة وتأكيد ضرورة الوقف النهائي لهذه العقوبة باعتبار ذلك خطوة أولى تسبق إلغاءها من القانون.

7. كما احتضن مقر المجلس النسخة الرابعة لمسابقة الملصقات الدولية «أرسم الإلغاء»، المنظمة لفائدة الشباب من طرف الشبكة الدولية للتربية على إلغاء عقوبة الإعدام والجمعية الدولية «معا ضد عقوبة الإعدام»، حيث انعقدت خلال الفترتين الممتدتين من 14 و 16 أكتوبر، ومن 25 إلى 28 أكتوبر مجموعة من الورشات للتوعية والرسم بمدينتي الرباط والدار البيضاء، رامت إفساح المجال للشباب للتعبير عن مواقفهم وانطباعاتهم إزاء هذه العقوبة القاسية من خلال أعمال تشكيلية تعتمد التعبير بالرسم واللون والشكل. وتم كذلك تنظيم حلقة نقاش بتاريخ 16 أكتوبر 2021 في مقهى فلسفي حول موضوع «هل يمكننا النجاة من عقوبة الإعدام» بتأطير من جمعية (SEVE - Savoir être et vivre ensemble).

8. وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف العاشر من أكتوبر من كل سنة، نظم المجلس معرضا فنيا حول إلغاء عقوبة الإعدام من إبداع أطفال وشباب مؤسسات تعليمية امتد من 10 إلى 17 دجنبر 2021 بالرواق الفني نويكة. وتم إنجاز هذه الأعمال الفنية في إطار ورشات فنية بشراكة مع مدافعين عن إلغاء عقوبة الإعدام من المجتمع المدني والأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين بكل من الدار البيضاء (سيدي البرنوصي والرباط، وكذا المدرسة العليا للفنون الجميلة بالدار البيضاء. كما تم توثيق الأعمال المعروضة ضمن كتيب يعكس تجربة غنية ومليئة بالأمل تتمحور حول ورشات للتعبير الفني من إبداع الأطفال والشباب حول قضية الحق في الحياة.

9. كما نظمت اللجنة الجهوية الدار البيضاء - سطات في 25 فبراير 2021 ندوة إقليمية عن بعد تحت شعار «من أجل المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام»، بمشاركة خبراء ومهتمين وطنيين ودوليين.

10. وفي مجال تعزيز القدرات، استضاف المجلس ندوة تدريبية يومي 23 و24 أكتوبر بمعهد الرباط - ادريس بنزكري لحقوق الإنسان، استهدفت دعم فريق من الشابات والشبان من أجل الترافع ضد عقوبة الإعدام. كما حرص المجلس على إدراج موضوع الحق في الحياة و إلغاء عقوبة الإعدام في مختلف الدورات التكوينية التي نظمها لفائدة مختلف الفاعلين والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان خلال الدورات التكوينية المنظمة في معهد الرباط - ادريس بنزكري لحقوق الإنسان، ومنها تلك المنظمة لفائدة الشباب بتاريخ 24 و 25 نونبر 2021، وأيام 15-18 يوليوز 2021.

11. وفي سياق تجدد النقاش حول عقوبة الإعدام على إثر الموت المأساوي للطفل عدنان بمدينة طنجة في يناير 2021، نشرت رئيسة المجلس رأيا حول هذا الحادث تحت عنوان «من أجل أطفالنا»، حيث ذكرت فيه بالمستجدات الدستورية الضامنة للحق في الحياة (المادة (20) وعدم المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص (المادة (22) ، وعدم الإفلات من العقاب عند ارتكاب جرائم الاعتداء الجنسي. كما أكدت أن إلغاء عقوبة الإعدام هو أكثر من متطلب لدولة الحق والقانون؛ وأنه ضروري لكل مجتمع عادل وحر حيث تحظى كرامة المواطنين بالاحترام وبالحماية.

12. وعلى المستوى الدولي، قدم المجلس تصريحا شفويا أمام الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث أكد على موقف المجلس الثابت القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام. ويتطلع المجلس لأن تصوت بلادنا لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضي بوقف العمل بعقوبة الإعدام والمتوقع إصداره خلال الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سنة 2022.

فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، يؤكد المجلس من جديد على توصياته التالية:

- إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة؛
- المصادقة على البرتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛
- التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بوقف العمل بعقوبة الإعدام المتوقع إصداره خلال الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سنة 2022؛
- تسريع تنفيذ الالتزام الحكومي بتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يضمن متابعة الحوار الوطني حول عقوبة الإعدام؛
- التنصيص القانوني على إلزامية إخضاع المتهم بارتكاب جرائم خطيرة تصل عقوبتها للإعدام للخبرة الطبية.

التقرير السنوي لسنة 2022، « إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق»

الحق في الحياة

يعتبر الحق في الحياة أسمى حقوق الإنسان، وهو حق دستوري يحميه القانون باعتباره الحق الذي تبنى عليه باقي الحقوق. ويواصل المجلس رصد مدى احترام هذا الحق وعدم انتهاكه بأي شكل من الأشكال أو تحت أية ذريعة كانت، وخاصة من خلال متابعة قضايا المحكوم عليهم بالإعدام، ورصد حالات الإضراب عن الطعام، وحالات الوفيات في أماكن الحرمان من الحرية.

1. تشكل عقوبة الإعدام انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، ومصادرة للحق في الحياة باعتباره حقا أصيلا ومطلقا، وهو بذلك شرط أساسي لممارسة حقوق الإنسان الأخرى. ويذكر المجلس بمضامين مذكرته المقدمة إلى البرلمان بتاريخ 28 أكتوبر 2019 بخصوص مشروع القانون رقم 10.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون الجنائي، والتي أوصى فيها بإلغاء عقوبة الإعدام.

2. ويعمل المجلس ولجانه الجهوية على تتبع وحماية حقوق الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام، بما في ذلك تنظيم زيارات منتظمة لهم، حيث تابع المجلس هذه الفئة من السجناء من خلال تنظيم زيارات لهم ومراقبة أوضاعهم الصحية، خاصة وضعية المصابين بأمراض مزمنة وأمراض نفسية وعقلية، ومواكبتهم خلال مرحلة التقاضي، ودعم الموجودين منهم في وضعية هشاشة.

3. يلاحظ المجلس استمرار إصدار أحكام الإعدام، بحيث تم رصد ثلاثة أحكام جديدة سنة 2022 تخص المتهم بقتل الطفل عدنان بمدينة طنجة، ومتهمين آخرين بالقتل بمدينة الحسيمة. كما يستمر المجلس في تتبع ملف المتابعين في قضية جريمة مقهى لاكريم بمدينة مراكش، خصوصا وأن النيابة العامة تطالب بإعدام 8 متابعين منهم. وقد بلغ عدد المحكومين بالإعدام، حتى نهاية 2022 ما مجموعه 83 شخصا، حسب المعطيات الواردة على المجلس من رئاسة النيابة العامة بتاريخ 12 أبريل 2023؛ حيث صدرت أحكام نهائية في حق 54 منهم، وأحكام ابتدائية في حق 14 شخصا في حين أن 15 شخصا هم محكومون استئنافيا. كما تجدر الإشارة إلى استفادة 213 محكوما بالإعدام من العفو الملكي منذ سنة 2000 إلى غاية نهاية 2022.

4. وبادر المجلس للترافع من أجل عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في حق المواطن إبراهيم سعدون الذي كان محكوما بالإعدام في إقليم دونيتسك في أوكرانيا بتهمة القتال إلى جانب القوات الأوكرانية. وفي هذا الإطار، بادر المجلس إلى بذل مساع دولية من أجل حماية حق هذا المواطن في الحياة، حيث عقدت رئيسة المجلس لقاء عن بعد مع رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بروسيا الاتحادية، يوم 18 يوليوز 2022 من أجل حثها على بذل كل المساعي الممكنة لحماية المواطن ابراهيم سعدون والتدخل لحماية حقه في الحياة، وضمان استفادته من محاكمة عادلة خلال الاستئناف والتواصل مع الأطراف المعنية من أجل الاطلاع على ظروف اعتقاله، والتأكد من احترام المعايير الدولية في التعامل مع قضيته. وقد أسفرت مختلف الجهود عن إطلاق سراح إبراهيم سعدون بتاريخ 21 شتنبر 2022 رفقة 10 أشخاص من دول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسويد وكرواتيا.

5. واصل المجلس الترافع من أجل إقناع الحكومة المغربية باللحاق بركب الدول التي ألغت العقوبة، قانونا أو ممارسة، والتي بلغ عددها أكثر من ثلثي الدول (144 دولة). وفي هذا الصدد، يسجل المجلس أن 90 دولة صادقت على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، فيما ألغت أو التزمت بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام بشكل اختياري 33 دولة من أصل 57 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي. ويستند المجلس في ترافعه على التأصيل الدستوري للحق في الحياة المنصوص عليه في الفصل 20 من دستور 2011، ومختلف الالتزامات الدولية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة لعدم وجود دليل ملموس على أي تأثير لعقوبة الإعدام على خفض مستويات الجريمة.

6. وفي إطار الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، بادر المجلس، ابتداء من 10 أكتوبر 2022، إلى نشر شهادات لتسعة من المحكومين بالإعدام يشكلون 10% من مجموع المحكومين بهذه العقوبة وطنيا، أربعة منهم مستفيدون من العفو الملكي من ضمنهم امرأة. وتهدف هذه المبادرة إلى اطلاع الرأي العام على أوضاع هذه الفئة وملامسة بعض القضايا والإشكالات التي تطرحها هذه العقوبة من الناحية الحقوقية والإنسانية.

7. ومن أجل تحسيس الرأي العام والمسؤولين السياسيين بعدم فعالية هذه العقوبة في القضاء على الجريمة ورغبة منه في توعية الأجيال الصاعدة بمبدأ تحقيق عدالة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام، عقد المجلس ندوة صحفية بتاريخ 12 أكتوبر 2022، إلى جانب كل من الائتلاف المغربي ضد عقوبة الإعدام والمرصد المغربي للسجون وجمعية معا ضد عقوبة الإعدام وشبكات البرلمانيين والمحامين والصحفيين والأساتذة ضد عقوبة الإعدام، تم خلالها التأكيد على ضرورة تعزيز الترافع في سبيل إلغاء هذه العقوبة. وتم خلال الندوة، وعبر البلاغ الصادر بعدها، دعوة الحكومة المغربية للتصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى إيقاف تطبيق عقوبة الإعدام.

8. وفي إطار دعم هذا الجهد الترافعي، احتضن مقر المجلس يوم 25 أكتوبر 2022 الإعلان عن تأسيس «شبكة المقاولات والمقاولين ضد عقوبة الإعدام»، وهي هيئة جديدة هدفها العمل جنبا إلى جنب مع باقي الهيئات والمنظمات التي تترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الوطنية. وتعزز هذه المبادرة التراكم الذي حققته الحركة الحقوقية المغربية في مجال الترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

9. وعلى المستوى الدولي، أكدت رئيسة المجلس خلال اجتماع اللجنة الأكاديمية التحضيرية للمؤتمر العالمي المناهضة عقوبة الإعدام، التي تم تعيينها عضوا فيها، على أهمية تشجيع المبادرات التي تشرك الشباب في معركة النضال من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. كما أكدت على أهمية إشراك مختلف الفاعلين في العملية التشريعية في هذه الجهود بما في ذلك القضاة، مؤكدة بأن إلغاء عقوبة الإعدام يندرج في مجال إصلاح المنظومة الجنائية بأفق مقاربة عقلانية جريئة تسير في اتجاه الانسجام مع مسارنا الحقوقي ومع الدستور المغربي ومع توصية هيئة الإنصاف والمصالحة ومع الالتزامات الدولية للمغرب. كما شددت رئيسة المجلس على أن إلغاء عقوبة الإعدام هو بداية إعمال ملموس الملاءمة القانون الجنائي مع الدستور والمواثيق الدولية.

10. ودعت رئيسة المجلس خلال لقاء دولي بمقر الأمم المتحدة، نظمته جمعية «معا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام»، وعرف مشاركة تمثيليات ديبلوماسية وخبراء وفعاليات حقوقية دولية باسم حركة المدافعين عن إلغاء عقوبة الإعدام بالمغرب، إلى ضرورة تصويت المغرب لصالح القرار الأممي القاضي بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، مؤكدة على مواصلة الترافع من أجل كسر حلقة الارتباك وتردد المشرع.

11. وخلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي ضد عقوبة الإعدام بالعاصمة الألمانية برلين، 15 نونبر 2022 جددت رئيسة المجلس التأكيد على ضرورة توجيه الحركة الحقوقية للفاعل السياسي من أجل القطع مع التردد والخوف ومواصلة النضال ارتكازا على مقاربة قائمة على رفض الانتقام أو القتل المقنن في كل مناطق العالم.

12. وفي إطار تفاعله مع الهيئات الأممية، فقد أشار المجلس من خلال تقريره الموازي المقدم أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، إلى أن إلغاء عقوبة الإعدام قانونا تشكل أحد أهم التحديات المستمرة في مجال حماية حقوق الإنسان كما امتنع المغرب مجددا عن التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر خلال دورتها الـ 77 أواخر سنة 2022، والذي يقضي بوقف العمل بعقوبة الإعدام.

بخصوص عقوبة الإعدام، يجدد المجلس التأكيد على توصياته التالية:

- إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة.
- التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بوقف العمل بعقوبة الإعدام الذي سيصدر في دجنبر 2024.
- المصادقة على البرتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2023، «إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية»

الحق في الحياة

يعتبر الحق في الحياة أسمى حقوق الإنسان، وهو حق دستوري يحميه القانون باعتباره الحق الذي تبنى عليه باقي الحقوق. ويواصل المجلس رصد مدى احترام هذا الحق وعدم انتهاكه بأي شكل من الأشكال أو تحت أية ذريعة كانت، وخاصة من خلال متابعة قضايا المحكوم عليهم بالإعدام، ورصد حالات الإضراب عن الطعام، وحالات الوفيات في أماكن الحرمان من الحرية.

1. ينص القانون الجنائي على مقتضيات تخص عقوبة الإعدام. وبلغ عدد المحكومين بالإعدام 83 مدانا إلى نهاية سنة 2023، منهم 81 مدانا صدرت في حقهم أحكام نهائية، إضافة لحكمين ابتدائيين صدرا خلال سنة 2023. وتبين هذه الأرقام أن المغرب و إن كان قد أوقف تنفيذ عقوبة الإعدام منذ سنة 1993، إلا أنه لم يتخذ خطوات تشريعية فعالة في اتجاه إلغائها، حيث ما زال القضاة يصدرون أحكاما بها.

2. يسجل المجلس استمرار غياب منهجية واضحة من طرف الحكومة والبرلمان لتنظيم حوار وطني حول إلغاء هذه العقوبة، والذي شكل التزاما سابقا ورد في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021، والتزاما على إثر تفاعل المغرب مع مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، والتي وافق من خلاله على التوصيات التي تحثه على مواصلة الحوار بشأن إلغاء هذه العقوبة.

3. يواصل المجلس ترافعه على المستوى الوطني والدولي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة، حيث يعمل على تحسيس الرأي العام والمسؤولين السياسيين بضرورة إلغاء هذه العقوبة اللاإنسانية وعدم فعاليتها في مكافحة الجريمة. وكان قد أوصى في مذكرته المقدمة إلى البرلمان بخصوص مشروع القانون القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي بتاريخ 28 أكتوبر 2019، بإلغاء عقوبة الإعدام.

4. وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، (10 أكتوبر)، نظم المجلس والائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وجمعية «معا ضد عقوبة الإعدام»، وشبكات البرلمانيين والمحامين والصحافيين والأساتذة والمقاولين، المناهضة لعقوبة الإعدام، ندوة صحفية يوم 12 أكتوبر 2023 في موضوع «عقوبة الإعدام طريق معبد بالتعذيب»، جدد خلالها المشاركون عزمهم مواصلة ترافعهم لإلغاء هذه العقوبة، خاصة من خلال دعوة الحكومة للتصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى إيقاف تنفيذها.

5. ونظم المجلس مع نفس الشركاء، يوم 10 نونبر 2023 بالرباط، ندوة وطنية حول «تطور السياسة الجنائية على مدى 30 عاما من تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام بالمغرب.. المكتسبات، الآفاق والرهانات»، خلصت أشغالها إلى ضرورة تصويت بلادنا على القرار الأممي القاضي بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام والانضمام الفعلي للدينامية الدولية المناصرة للحق في الحياة عبر المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني

للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

6. وفي أفق الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، يحرص المجلس على حماية حقوق الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، ويعمل على تتبع وضعية هذه الفئة من السجناء من خلال الاطلاع على أوضاعهم الصحية ومواكبتهم خلال أطوار محاكماتهم ودعم المصابين منهم بأمراض مزمنة أو أمراض نفسية وعقلية، وتقديم الدعم لأولئك الموجودين في وضعية هشاشة.

يوصي المجلس بخصوص عقوبة الإعدام بما يلي:

- اعتماد منهجية واضحة لفتح حوار وطني حول إلغاء عقوبة الإعدام.
- كما يؤكد توصياته السابقة المتعلقة بما يلي:
  - إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة.
  - التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بوقف العمل بعقوبة الإعدام الذي سيصدر في دجنبر 2024.

التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2024، «ضمان فعلية الحقوق والحريات: تحولات تشريعية وتحديات»

الحق في الحياة

يعد الحق في الحياة من أسمى حقوق الإنسان، ويعتبر حقا دستوريا يحميه القانون، فهو الأساس الذي تبنى عليه باقي الحقوق. ويواصل المجلس متابعة مدى احترام هذا الحق، مع التركيز على عدم انتهاكه بأي شكل أو تحت أي ذريعة، وذلك من خلال تتبع قضايا المحكوم عليهم بالإعدام ورصد حالات الإضراب عن الطعام والوفيات في أماكن الحرمان من الحرية.

1. تشكل عقوبة الإعدام انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ومصادرة للحق في الحياة باعتباره حقا أصيلا ومطلقا. وفي إطار التفاعل مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل، عبرت بلادنا عن موقفها المؤيد جزئيا للتوصية المتعلقة بالإلغاء التام لهذه العقوبة، في ظل التنصيص الدستوري على الحق في الحياة والاستمرار في الوقف الفعلي لتنفيذها منذ سنة 1993، بالإضافة إلى العفو الملكي المنتظم الذي يحول حالات الحكم بالإعدام إلى عقوبات أدنى.

2. يرحب المجلس بقرار الحكومة بالتصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام خلال شهر دجنبر 2024، وبهذا التصويت تكون الحكومة قد استجابت إلى توصية ترافع المجلس من أجل تفعيلها. وقد نظم المجلس لقاء لمتابعة لحظة التصويت بشكل مباشر شاركت فيه منظمات حقوقية ونسائية ومسؤولون سياسيون، حيث شددت رئيسته على أهمية هذه الخطوة التاريخية والإيجابية في انتظار الإلغاء القانوني لعقوبة الإعدام من خلال التعديلات التي ستطرأ على القانون الجنائي.

3. وما زال القانون الجنائي المغربي ينص على مقتضيات عقوبة الإعدام، وما زالت السجون تضم عددا هاما من المحكومين بالإعدام والذي بلغ 86 مدانا من بينهم امرأة واحدة إلى حدود نهاية سنة 2024، مقابل 83 في السنة الماضية. ومن حيث الوضعية الجنائية، فإن هناك 54 مدانا صدرت في حقهم قرارات نهائية حائزة لقوة الأمر المقضي به و9 مدانين ما زالت قضاياهم معروضة أمام محكمة النقض بعد الطعن بالنقض من بينهم امرأة واحدة، و16 محكوما قضاياهم معروضة على محاكم الاستئناف بناء على النقض والإحالة، و7 ما زالت قضاياهم رائجة أمام محاكم الاستئناف بعد الطعن بالاستئناف.

4. ويلاحظ المجلس استمرار صدور قرارات قاضية بالإعدام حيث صدرت خلال سنة 2024 ما مجموعه 3 حالات وارتفاع عدد المحكومين منذ سنة 2019، حيث لم يكن يتجاوز 70 حالة. كما يسجل المجلس بإيجابية صدور عفو ملكي سامي استفاد منه خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2024، ما مجموعه 46 حالة، جراء تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد أو إلى المحدد في 30 سنة، منها 36 حالة سنة 2019 وحالة واحدة خلال سنة 2024.

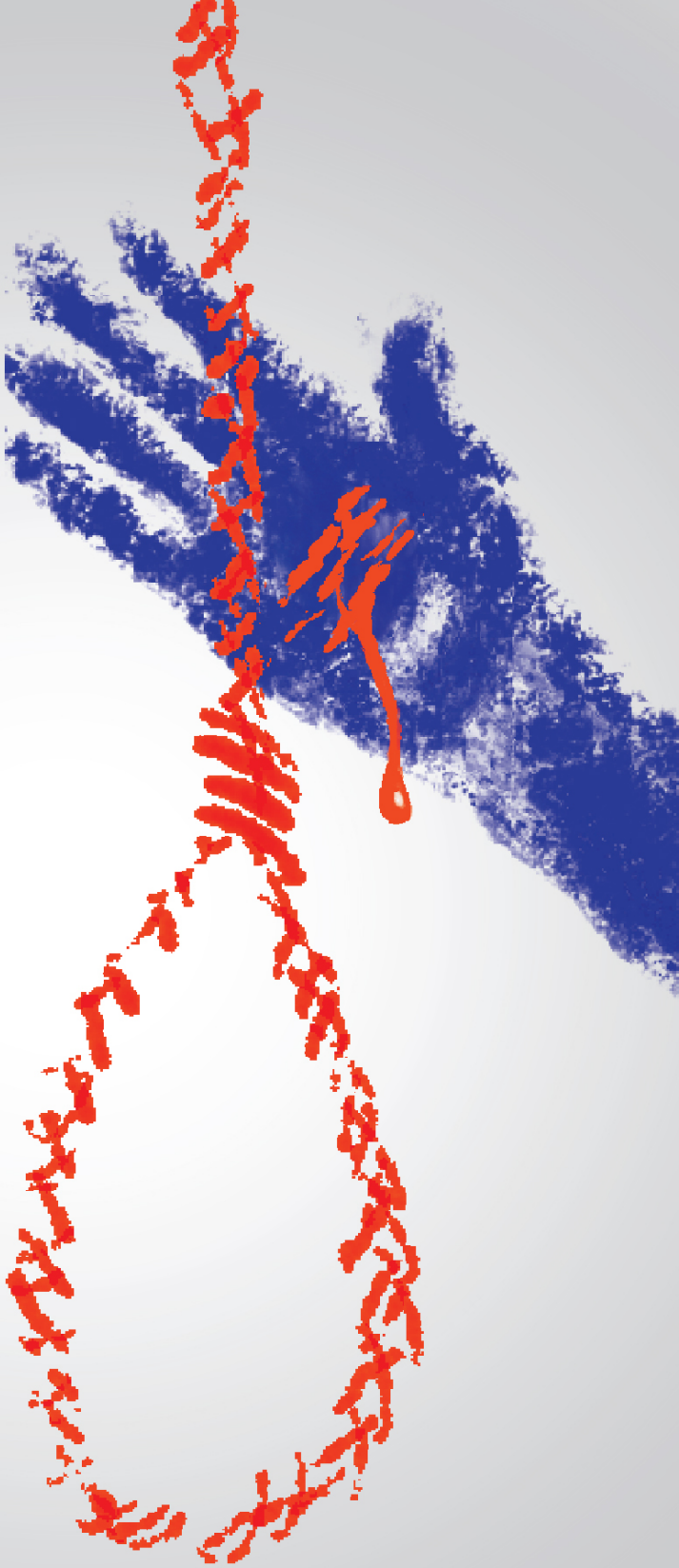
5. رحب المجلس في ماي 2024، بإعادة ستة مواطنين مغاربة إلى أرض الوطن بعد أن صدر في حقهم حكم بالإعدام عن محكمة عسكرية صومالية نهاية فبراير 2024 للاشتباه في انتمائهم إلى جماعات إرهابية. وكان المجلس قد تواصل مع عائلات السجناء الستة واتخذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية بما فيها التواصل مع السلطات الوطنية المعنية وفاعلين حقوقيين خاصة في جيبوتي والصومال واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (CADHP) لدعم طلبه بترحيل المواطنين المغاربة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حق المعنيين بالأمر في الحياة والحرص على تمتيعهم بشروط المحاكمة العادلة.

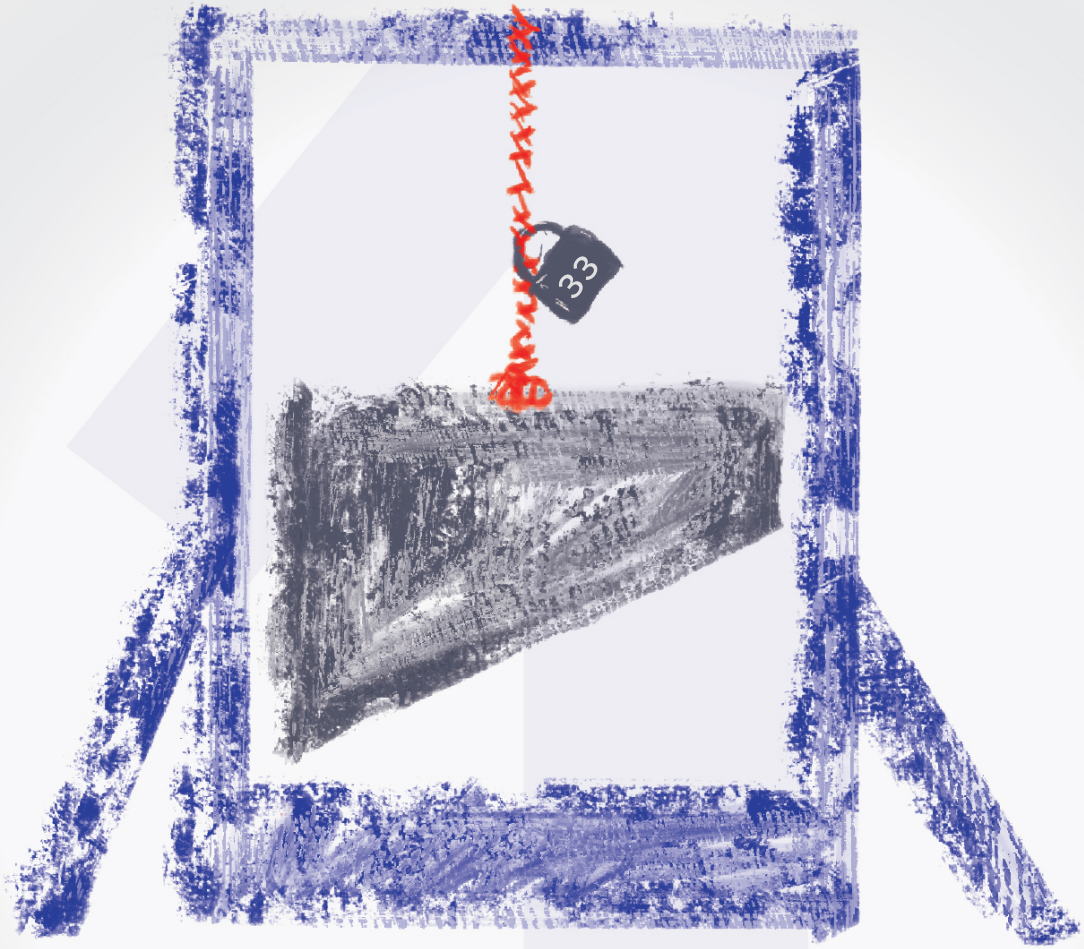
6. يواصل المجلس ترافعه على المستويين الوطني والدولي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. فخلال هذه السنة، نظم المجلس والائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام والمرصد المغربي للسجون، بتعاون مع الشبكات الوطنية من أجل إلغاء عقوبة الإعدام في قطاعات المحاماة والتعليم والمقاولة والصحافة والبرلمان، وبشراكة مع جمعية «معا لمناهضة عقوبة الإعدام»، ندوة صحفية يوم 10 أكتوبر 2024، تحت شعار «عقوبة الإعدام لا تحمي أحدا»، حيث جدد المشاركون دعوتهم للحكومة من أجل التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى إيقاف تنفيذها، وكذا اتخاذ كافة الإجراءات من أجل المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بما يتوافق مع مقتضيات المادة 20 من دستور المملكة المتعلقة بحماية الحق في الحياة.

بخصوص الحق في الحياة، يؤكد المجلس على توصياته التالية:

- إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة.
- الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

9 أسباب رئيسية لإلغاء عقوبة الإعدام بالمغرب





33 سنة*
«إلغاء» في الممارسة

المغرب لم ينفذ عقوبة
الإعدام من أكثر من
3 عقود

* آخر تنفيذ لعقوبة الإعدام في المغرب سنة 1993



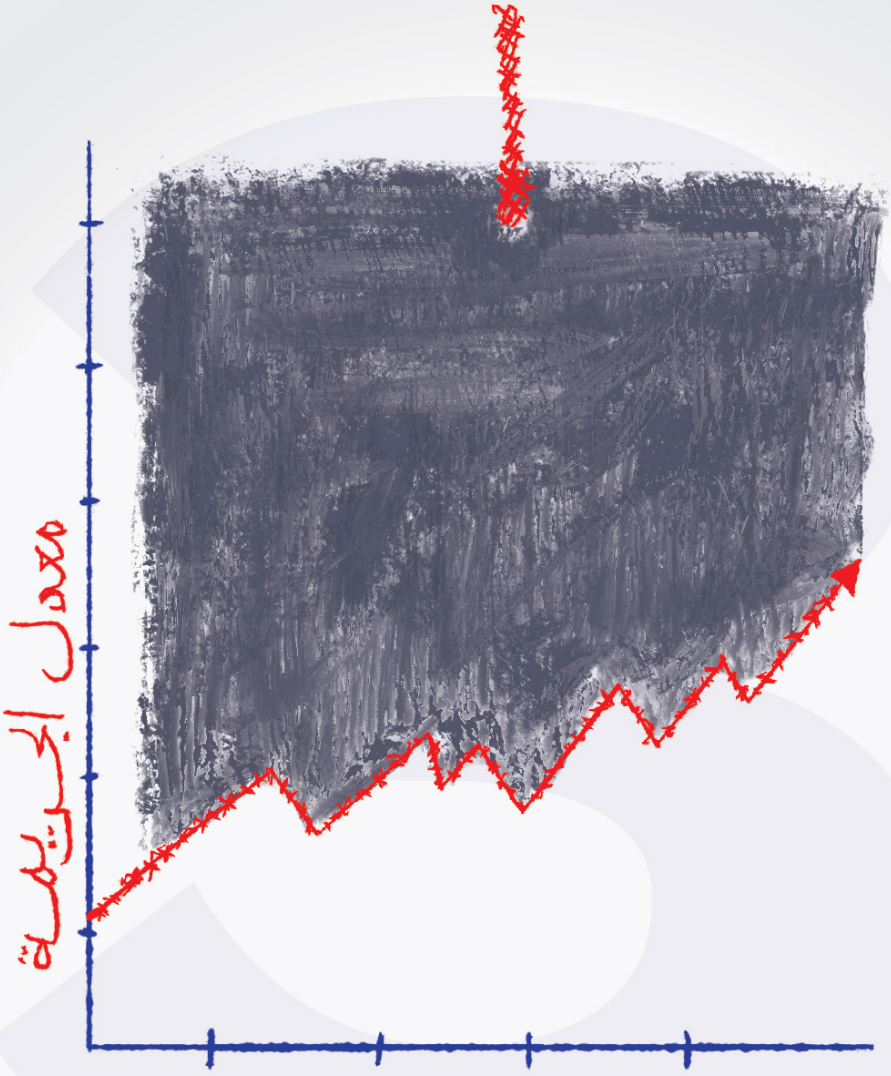
عقوبة

لا تتماشى

مع

الحق في الحياة

حق كوني ودستوري مطلق



عقوبة **غير رادعة**

لا جدوى حقيقية للإعدام لردع الجريمة أو القضاء عليها

لا يساعد الإعدام في خفض معدلات الجريمة في الدول التي تنفذ العقوبة

إلغاء عقوبة الإعدام ليس مرادفا

للإفلات من العقاب



أو الاستهتار

بحق الضحايا في الحياة وحقوق أسرهم



انتقام

باسم القانون

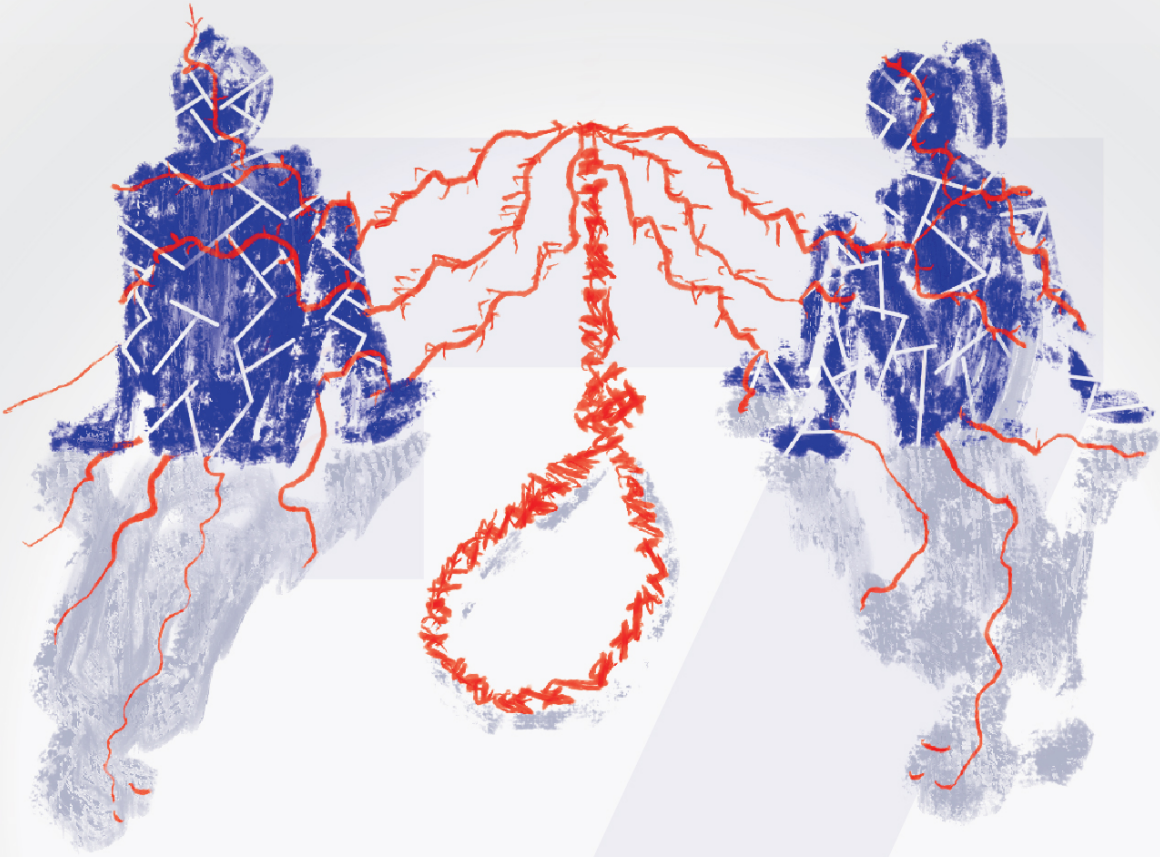
تنفيـذ الإعـدام انتقـام باسـم
القانـون أكثر منه جبر لضرر أسر
ضحايا جرائم شنعاء



عقوبة الإعدام

لايمكن التراجع

عنها أو جبر ضرر تنفيذها في حال الخطأ



تنفيذ الإعدام يخلق

ضحايا جدد

أطفال وأسر ضحايا صدمات
نفسية وفزع جراء تنفيذ العقوبة



عقوبة الإعدام لا تراعي
إعمال توصيات هيئة
الإنصاف والمصالحة وتجربة

العدالة الانتقالية

المغربية غير المسبوقة في
محيطنا الإقليمي الرائدة
إفريقيا والبارزة دوليا



عقوبة الإعدام لا
تتماشى مع

مسار إصلاح

وتحول وانتقال
متواصل يتعزز
باستمرار من أجل
تكريس فعلية
الحقوق والحريات

عقوبة الإعدام عقوبة قاسية و لا إنسانية. شكل من أشكال المس بالحق الدستوري في الحياة. تتعارض في «فلسفتها» مع مسار مغرب الحقوق والحريات.

ألغيناها في الممارسة فعليا.

يجب إلغاؤها في نص القانون كذلك.

آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

عقوبة الإعدام

حين يختبر المجتمع في إنسانيته